Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 8, Issue 11 (2024) • P: 127 - 115
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

"Cognitive Journalism": The Modernizing of Journalism and Issues of Knowledge Industry in The Media

Mr. Saud Rubaya Mousa AlQahtani
Researcher in Journalism and Digital Media | Kingdom of Saudi Arabia

Received: 24/06/2024
Revised: 14/10/2024
Accepted: 12/11/2024
Published: 30/11/2024

* Corresponding author: saudralqahtani@gmail.com

Citation: AlQahtani, S. R. (2024). "Cognitive Journalism": The Modernizing of Journalism and Issues of Knowledge Industry in The Media. *Journal of Humanities & Social Sciences, 8*(11), 115 – 127. https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q260924

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The media play an important and influential role in obtaining news and information, creating knowledge, and spreading public awareness, despite the difficult conditions it is experiencing, including the decline of their economies and traditional business models, and the deterioration in their position as sources of knowledge and news, with the rise of digital media use. This article aims to shed light on the role of journalism in the knowledge industry, in light of the wide-ranging transformation witnessed by the media environment, and the claims that digital media and artificial intelligence technology will soon replace it, as a tool for transferring and expanding knowledge. It also reveals the most prominent challenges and issues facing media markets in the knowledge industry, including the current of information chaos, audience involvement in content production, selective exposure to news, and the widening knowledge and digital gap. It also outlines the features for developing the knowledge industry in the media and the modernizing of professional journalistic practices in the digital age and its transformation into knowledge-based journalism. This article argues that Cognitive journalism may have excited divisions within newsrooms, and its increasing dissonance in the production and control of content, which renews assumptions about the extent to which people have the right to own, use, and dissemination information.

Keywords: Digital Gap, Epistemology, knowledge Economy, Digital Media, Media Effect, Journalism Crisis.

"الصحافة المعرفية": تحديث الصحافة وقضايا صناعة المعرفة في وسائل الإعلام

أ. سعود ربيع موسى القحطاني
باحث في الصحافة والإعلام الرقمي | المملكة العربية السعودية

المستخلص: تلعب وسائل الإعلام دورًا هامًا ومؤثرًا في الحصول على الأخبار والمعلومات وصناعة المعرفة ونشر الوعي العام، على الرغم من الأوضاع الصعبة التي تعيشها، بما في ذلك تراجع اقتصاداتها ونماذج أعمالها التقليدية، وتدهور مكانتها كمصادر للمعرفة والأخبار، مع صعود استخدام وسائل الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على دور الصحافة في صناعة المعرفة، في ظل التحولات الواسعة النطاق في البيئة الإعلامية، والمزاعم بأن وسائل الإعلام الرقمي ستحل مكانها قريبًا كأداة لنقل المعرفة وتوسيعها. كذلك الكشف عن أبرز التحديات والقضايا التي تواجه أسواق الإعلام في صناعة المعرفة، التي تشمل تيار الفوضى المعلوماتي، وإشراك الجمهور في إنتاج المحتوى، والتعرض الانتقائي للأخبار، واتساع الفجوة المعرفية والرقمية. أيضًا رسم الملامح لتطوير صناعة المعرفة في وسائل الإعلام، وتحديث الممارسات المهنية الصحفية في العصر الرقمي وتحولها إلى الصحافة القائمة على المعرفة. تجادل المقالة بأن الصحافة المعرفية قد تثير الانقسامات بداخل غرف الأخبار، وتزيد من التنافر في إنتاج المحتوى والسيطرة عليه، مما يجدد الافتراضات حول مدى أحقية الناس في امتلاك المعلومات واستخدامها ونشرها.

الكلمات المفتاحية: الفجوة الرقمية، نظرية المعرفة، اقتصاد المعرفة، وسائل الإعلام الرقمي، تأثير الإعلام، أزمة الصحافة.

المقدمة

تلعب الصحافة دورًا هامًا ومؤثرًا في صناعة المعرفة والحصول على الأخبار والمعلومات، بالرغم من الاضطرابات والتحديات الصعبة التي تواجهها مع صعود استخدام وسائل الإعلام الرقمي، وهو الأمر الذي أثار مجموعة واسعة من الافتراضات بنهاية العصر التاريخي للصحافة والإعلان عن بداية سقوطها المحتمل، في ظل تراجع قراءتها وتدني مبيعاتها، وارتفاع تكلفة إنتاج الأخبار، وتسريح العديد من الصحفيين عن العمل. في المقابل، يُزعم بشكل متواصل بأن وسائل الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ستحل محل وسائل الإعلام التقليدية، من حيث تقديم وظائفها الأساسية للصحافة، بما في ذلك نشر المعرفة والأخبار والوعي حولها، وتداول الآراء وتشكيل مناقشات الرأي العام، وإجراء التقارير الاستقصائية تحت قيادة المستخدمين عبر الإنترنت والخوارزميات الآلية. ومع ذلك، لقد عكست العديد من المؤسسات الإخبارية الرائدة تلك التوقعات المتعلقة بنهايتها، فقد بدأت بتطوير نماذج أعمالها وتكييف ممارساتها ومنتجاتها الإخبارية رقميًا، والتحول سريعًا إلى غرف الأخبار الافتراضية؛ بهدف الحفاظ على البقاء والاستمرار في التنافس وتحقيق النمو.

في الواقع، تثير صناعة الأخبار اليوم مجموعة واسعة من القضايا والتحديات في صناعة المعرفة، والتي تشمل عدة موضوعات مثل: الفجوة الرقمية، والتعرض الانتقائي للأخبار أو قلة الثقة بها أو تجنبها، والتنافر المعرفي، وزيادة الاستقطاب بين الجمهور، التي تؤثر على طبيعة المحتوى الذي تنتجه وسائل الإعلام. ترتبط هذه القضايا بكلًا من الصحافة المهنية وصحافة المواطن، من حيث انتهاك أخلاقيات الصحافة، وضعف الجوانب المهنية في معالجة القضايا والأحداث، وتأطير الأخبار والمعلومات وفق الأجندة والمصالح السياسية والتجارية، والمنشورات المضللة وغير الدقيقة والآراء المتطرفة والتفسيرات المتحيزة، والتوتر المستمر بين الصحفيين والمدونين في إنتاج المحتوى، كذلك ضعف أنشطة الصحافة الاستقصائية، وتراجع مستوى الديمقراطية والحرية والتدفق الرقمي للمعلومات؛ مما دفع فئات متعددة من الجمهور إلى تجنب الأخبار ومشاركتها. تؤثر هذه القضايا وغيرها على صناعة المعرفة المعاصرة بشكل أساسي، كما تثير النقاشات حول الطرق المتصورة التي ينبغي اتخاذها للحد ولو جزئيًا من فوضى نظام المعلومات وإعادة تنظيمه مجددًا.

وبالتالي، لقد برزت الحاجة إلى وضع أدوار جديدة للصحافة في صناعة المعرفة "الصحافة القائمة على المعرفة"، على الرغم من المخاوف الواسعة تجاهها والتردد من تفعيلها في الصحافة، لما تتطلبه من الخبرة والمعرفة والمهارة المتقدمة والوقت وارتفاع تكلفة إنتاجها، بينما هي تؤثر على سوق الصناعة والطلب المتغير على الأخبار، في وقت أصبحت الوظائف الصحفية نادرة وهشة. ولكن، لقد ظهرت بعض الاتجاهات الصحفية في الأفق، كممارسات فعالة لاكتشاف المعرفة وإعداد التحقيقات الصحفية، إلا أنها تبرز بعض العقبات من حيث تعارضها أحيانًا مع الأعراف والتقاليد الصحفية، وأخلاقيات المشاركة الاجتماعية، لصعوبة التحقق من المعلومات التي ينشرها الجمهور عبر الإنترنت؛ مما قد يقود الصحافة إلى حالة من الضعف وجعلها معرضة للتحيز والأكاذيب، ويعمل على تضييق نطاق جدول أعمال الموضوعات التي تغطيها، فيما تتطلب بعض الموارد وتضيف المزيد من الأعباء الصحفية في عملية إنتاج الأخبار وصناعة المعرفة.

تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على دور وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، بما في ذلك دور الصحافة في صناعة المعرفة وكمصادر للأخبار والمعلومات، وتساهم في نقل المعرفة وتوزيعها عبر الإنترنت، كذلك الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الإخبارية في صناعة المعرفة وإنتاج المحتوى الإخباري، وأهم القضايا الناشئة عن استخدام وسائل الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال إنتاج المعرفة، فضلًا عن رسم الملامح البحثية لتطوير صناعة المعرفة في وسائل الإعلام، والتحول أيضًا إلى الصحافة القائمة على المعرفة، في ظل المتغيرات الواسعة باستمرار في الممارسات المهنية وصناعة الأخبار، وما تشهده الصحافة على وجه التحديد من التدهور الحاد في اقتصاداتها ونماذج أعمالها. إن تحليل هذه الموضوعات سيساعد بشكل أساسي على فهم الرؤى التحليلية والنقدية لوسائل الإعلام في سياق دورها المعرفي، وكيف تؤثر هذه التحديات التي تعترض طريقها على المفاهيم ذات الصلة بصناعة المعرفة.

1- "الصحافة المعرفية": دوروسائل الإعلام في صناعة المعرفة

لقد تساءل منظرو وسائل الإعلام منذ وقت طويل: من يملك وسائل المعلومات، وكيف يستخدمونها، وبأي تأثيرات يتم توظيفها؟ لقد رأوا أن وظيفة وسائل الإعلام هي المراقبة، والكشف عما يؤثر على القيم الاجتماعية، وتدفق المعلومات، والنقل الثقافي، والترفيه، وتركيز الاهتمام ورفع التطلعات، كذلك تغيير المواقف والممارسات الراسخة وتوجيه المعتقدات، وتقديم أبعاد جديدة للمشكلات، وتعزيز السلطة والقوة الاجتماعية، حيث يُنظر إليها على أنها أجزاء مترابطة من نظام اجتماعي متكامل، وتتشارك فيه العديد من مشاكل التحكم في الأنظمة الفرعية الأخرى، وبما ينقل إليها من المعلومات والمعرفة وتوزيعها (Lasswell, 1948; Schramm, 1964; Donohue et al., 1973). يجسد هذا المنظور العلمي مبكرًا المعاني والمفاهيم والرؤى الفلسفية حول وظائف وسائل الإعلام في المجتمع، بما في ذلك أدوارها المعرفية والرقابية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بينما قد وضعت حجر الأساس العلمي فيما يتعلق بتأثير المعرفة على الجمهور، على اعتبار أنها تلعب دورًا حاسمًا ومؤثرًا ومباشرًا للغاية في إبراز اهتمامات الناس وأفكارهم ومعتقداتهم وتطلعاتهم أيضًا.

علاوةً على ذلك، لقد افترض الباحثون أن الأفراد يعتمدون بشكل أساسي على وسائل الإعلام، كما يستخدمون محتواها بنشاط لتحقيق مجموعة من الأهداف والدوافع المتعددة. في حين تمت مناقشة قوة وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام ومدى تأثيرها على الاتجاهات والمواقف والمشاعر والسلوك، بالنظر إلى الدور المركزي الذي تلعبه للمعلومات، خاصةً في المجتمعات التي لا تزال تنمو وتواجه أوقات التغيير. وبناءً على ذلك، فعندما تتبنى وسائل الإعلام الاتجاهات المحددة وتركز على حدث ما، فإنها تؤثر لإظهار مدى أهميته، بينما يتحرك الجمهور خلفها ويتصرف وفق الآراء وأنماط السلوك السائدة (Ball-Rokeach & DeFleur, 1976; Katz et al.,1973; Noelle-Neumann, 1974). ولذلك، ليس من المستغرب أن تكون التقارير والقصص الإخبارية لوسائل الإعلام هي مصدر المعلومات والأخبار لدى فئات عديدة من الجمهور، والتي يمكن أن تساعد المستهلكين بشكل منتظم على المعرفة والإدراك والتنقل في شؤون حياتهم اليومية.

غالبًا ما تُثار النقاشات البحثية حول الدور المركزي والأساسي، الذي تلعبه وسائل الإعلام في إيصال ما يحدث في العالم إلى الجمهور، وخاصةً في المجالات التي لا يمتلكون فيها معرفة أو خبرة مباشرة. وعلى اعتبار أدوارها في عرض الأخبار والتحكم في طبيعة محتواها وجذب الانتباه إليها، واختيار الأحداث والقضايا والموضوعات وتأطيرها وفق أجندتها؛ فهي تؤثر عمومًا في صناعة الرأي العام وتوجيهه حولها، ومعرفة وتفسير المشكلات والوقائع وتقييمها، وتساهم بطرق مختلفة في إحداث التغيير الاجتماعي، كما تساعد على تشكيل التنشئة الاجتماعية والسياسية، وإضفاء الشرعية على الإجراءات السياسية (McCombs & Shaw, 1972; De Vreese, 2005; Happer & Philo, 2013). تشدد هذه المناقشات على فكرة أساسية مفادها بأن وسائل الإعلام في جوهرها تعتبر مساحة متنازع عليها، إذ يمكن للمجموعات الأقوى أن ترسي هيمنة رسائل محددة ومؤثرة؛ لبناء المعتقدات والاتجاهات العامة والسلوك وعلاقته بالتغيير وتشكيل المعرفة لدى الجمهور.

تعتبر نظرية المعرفة قضية مركزية في أبحاث الصحافة، التي تعد هي من بين المؤسسات الأكثر تأثيرًا في إنتاج المعرفة، وترتبط بادعاءات توفير المعرفة العامة والدقيقة والموثوقة. تشير هذه النظرية في الصحافة إلى دراسة الممارسات ذات الصلة في إنتاج المعرفة وإيصالها وتلقيها، التي تشمل شكل المعرفة المقدمة للجمهور وخصائصها، وفهم القواعد والمعايير والإجراءات المؤسسية والقرارات الصحفية في إنتاج المعرفة ومعالجة المعلومات، والشروط الحاسمة لقبول أو رفض الجمهور لادعاءات المعرفة، وتشمل دراسة الأخبار والصحافة كأشكال معينة من المعرفة، وفي المشاركة الاجتماعية وسلطة الصحافة أيضًا في تقديم أشكال حصرية للمعرفة في المجتمع (Ekström, 2002; Ekström & Westlund, 2019). يتجاوز هذا الاستفسارات الفلسفية حول طبيعة المعرفة الحقيقية في الحياة اليومية، إذ إنه يتعلق بدراسة كيف تنقل المؤسسات الإخبارية ما تعرفه وأن تقرر بدورها ما هو صحيح وموثوق وصالح للنشر، من خلال ممارساتها داخل غرف التحرير وخارجها، وكيف يقيّم الجمهور للعناصر الإخبارية والمعرفة الصحفية لوسائل الإعلام التقليدية والرقمية.

لقد استعرضت الأبحاث دور الصحفيين باعتبارهم محترفين معرفيين مؤثرين "الصحافة القائمة على المعرفة"، فقد زعموا أنهم صناع للمعرفة، لاسيّما عندما يستطيعون القيام بالتقارير الاستقصائية "العمق"، وقدرتهم في تحديد الأجندة العامة من خلالها، والتعبير عن آرائهم "التأليف"، وإذ بإمكانهم صنع التأثير على المجالات التي يغطونها "التأثير"، وتُحدد معرفتهم من قبل القراء والمتخصصين "الخبرة". يتوقع الجمهور أن تؤدي وسائل الإعلام عدة وظائف اجتماعية، من ضمنها توفير معلومات أساسية "غير متحيزة، وموثوقة، ومُسلية، وسريعة، ومتعددة وجهات النظر"، وإعطاءهم نظرة ثاقبة حول ما يجري حولهم وفهمها، وضمان تمثيل أصواتهم، وتعزيز التكامل والتماسك الاجتماعي أو الشعور بالانتماء (Costera Meijer, 2010; Undurraga, 2015; Nisbet & Fahy, 2015). هي تُظهر لما درسه الباحثون لمعرفة الكيفية التي يتوسط بها الصحفيين ادعاءات المعرفة المقدمة من الخبراء وصناع السياسات وعامة الناس، في حين قدموا افتراضًا عما إذا كانوا يرون أنفسهم بالفعل صناع للمعرفة، بينما قد أشارت بالرأي إلى أنه يتعين على وسائل الإعلام المحلية أن تصبح أكثر ديمقراطية، من خلال تمثيل السكان المحليين في مجتمعاتهم بشكل أفضل عبر تقديم قصص أكثر دقة تتعلق بهم.

يُزعم أن الصحفيون لديهم فهم مختلف لطبيعة المعرفة في الصحافة، فهم يتمتعون بقدر كبير من الخبرة حول ما يكتبون عنه؛ مما يؤدي إلى تحسين الحكم على الأخبار، وزيادة جودة المصادر المستخدمة، وتقليل المصادر والصحفيين الذين ينقلون الأكاذيب والمعلومات المضللة، وهذا يشكل بدوره أحد الأسباب التي تعزو الصحافة السيئة إلى تحيزها السياسي أو غيره بدلًا من عدم الكفاءة، ويُنظر إلى عدم رسمية أساليبهم على أنها تقوض مصداقيتهم المعرفية. يمكن للصحفيين ومؤسساتهم الإخبارية وضع المعرفة المتخصصة في سياقها وتقييمها بشكل نقدي، وتسهيل المناقشة التي تسد الفجوة ما بين الانقسامات الإيديولوجية الراسخة، كذلك النظر إلى قائمة أوسع من خيارات السياسة والتكنولوجيات (Undurraga, 2018; Nisbet & Fahy, 2015; Claussen, 2015). تعكس هذه الآراء طبيعة الأدوار التي يلعبها الصحفيون في مؤسساتهم الإخبارية في مجال صناعة المعرفة وتسويقها عبر منصات الإعلام، ومن خلال هذا المنهج يمكن فتح باب المناقشات حول الآثار المترتبة لهذه المعرفة والممارسات المهنية على أخلاقيات الصحافة وتعليمها في البرامج الأكاديمية.

في السنوات الأخيرة، لقد حظيت نظرية المعرفة باهتمام علمي متزايد استجابة للتحولات داخل الصحافة، من حيث ظهور تكنولوجيا الرقمنة والأشكال الناشئة لصحافة البيانات، وتسارع دورة الأخبار، وأشكال مشاركة الجمهور عبر الإنترنت، مع تضاؤل الموارد البشرية والضغوط المالية للصحافة (Ekström & Westlund, 2019). لقد تحولت المفاهيم الإعلامية مع نمو استخدام الجمهور لوسائل

الإعلام الرقمي ودوره بإنتاج المحتوى. كما تأثرت صناعة الأخبار والصحافة، التي شهدت تراجعًا حادًا في قراءتها وإيراداتها؛ مما أدى إلى اضطراب في الممارسات والهوية المهنية، بينما أصبحت التغطية تضم المزيد من الأخبار وتسويقها بشكل أقل، وهو ما يمنح الجمهور ما يريده بدلًا مما يحتاج إليه (القحطاني، 2022). يشكل هذا بدوره مجموعة واسعة من التحديات لوسائل الإعلام في مجالات صناعة المعرفة وإنتاج المعلومات والأخبار، كما هو حالها في سابق عهدها، في ظل انتشار المنصات الرقمية وما تقدمه من محتوى فوري وتفاعلي عبر الإنترنت.

نتيجةً لذلك، فلم تعد الصحافة الورقية تلبي احتياجات واشباعات جمهور وسائل الإعلام، من حيث الحصول على المعلومات والأخبار، وتنمية المعارف العامة وزيادة الوعي، فقد أصبح يتخذ بدائل اتصالية أخرى بشكل متزايد، من خلال الاعتماد أكثر على المحتوى الذي تنتجه صحافة المواطن ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي؛ بغرض تحقيق مختلف احتياجاته المعرفية والوجدانية أو السلوكية (صالح، 2018؛ حسانين، 2022؛ شتله، 2017). يُعتقد أن أسباب استخدام وسائل الإعلام الرقمي هي سهولة الحصول على الأخبار، والتغطية الفورية، أو إتاحة الفرصة لمعرفة مختلف القضايا والأحداث والمواقف نحوها، وزيادة التثقيف والتوعية تجاهها، ولكن لاتزال وسائل الإعلام التقليدية تعد مصادر أولية للأخبار في سياق بعض القضايا (القحطاني، 2022). تعزز هذه النتائج من الافتراضات البحثية والمخاوف المهنية حول ما إذا كانت الوظائف الأساسية للصحافة ستتأثر في العصر الرقمي، بما في ذلك صناعة المعرفة وإنتاج الأخبار.

2- إسهامات التكنولوجيا الرقمية في صناعة المعرفة

لقد أثار نمو استخدام المنصات الرقمية المتزايد، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، الجدل حول إمكاناتها كمصادر للأخبار، والتعبير عن الآراء الناقدة والمخاوف علنًا، وتوليد المناقشات حول الأحداث والمشكلات والقضايا، وتعزيز التفاعل والتواصل بين الآخرين، أو حتى تعبئة المعلومات عبر الإنترنت، وتدعيم التطلعات الديمقراطية وتحقيق الشفافية، وكأدوات ميسرة للمراقبة والتغيير السياسي والاجتماعي، وتنظيم الحركات الاحتجاجية، وتغذية تحقيقات الصحفيين المحترفين، وتخدم وظائف نشر المعرفة والوعي. ومع أنه يمكن إثبات أن وسائل الإعلام التقليدية بدأت تفقد تأثيرها، إلا أنها تُستخدم دائمًا كمصادر للمعلومات (Howard & Hussain, 2013; Kersting, 2012; Norris, 2012). إن هذه الرؤى تؤكد على أن المنصات الرقمية تلعب أدورًا مختلفة وفعالة في مجالات مختلفة، وطوّرت أدورًا جديدة للمشاركة الاجتماعية والسياسية، وتدعم منظور "الجمهور النشط"، الذي يغذي المحتوى والأخبار عبر الإنترنت، في حين لا تزال مهمة كطريقة لتجاوز وسائل الإعلام التقليدية، وما تعيشه من الأزمات التي أثرت على طبيعة ممارساتها وأدوارها فعليًا.

في الحقيقة، لقد سعت الأبحاث مبكرًا إلى أمل إثبات فكرة أن التقدم والتقارب التكنولوجي الرقمي ساعد على تمكين "صحافة المواطن"، التي تساهم في إنشاء منتجات إعلامية مستقلة ونشرها عبر الإنترنت، كما توفر رواية مضادة قوية لوسائل الإعلام المهنية، التي غالبًا ما تكون مقيدة أو يسيطر عليها من قبل الحكومات الوطنية، بينما تعتمد وسائل الإعلام بشكل متزايد على روايات المواطنين حول الأحداث والقضايا. في حين يُظهر محتوى المنصات الاجتماعية المعلومات ووجهات نظر الجديدة، ويخلق وعيًا بالموضوعات التي ربما لا تغطيها وسائل الإعلام، رغم النقاشات حول حدود صحافة المواطن، بما في ذلك قضايا التشويه، كذلك عدم المساواة في الوصول إلى الأخبار، ودمج الأشكال الشعبوية لعرض الأخبار (Mutsvairo & Columbus, 2012; Wohn & Bowe, 2016; Mythen, 2010). لقد اهتمت الأبحاث باستمرار بدراسة وتحليل نطاق التأثيرات المحتملة التي أحدثتها صحافة المواطن على إنتاج وعرض المعلومات والأخبار، ومدى مساهمة محتواها في إضافة الطابع الديمقراطي على تدفق الأخبار عبر الإنترنت، ووضع قيم وأشكال إخبارية بديلة لإنتاج الأخبار، وكيف يمكن لمحتواها وخصائص مستخدميها أن يؤثر بشكل فعلي على الاتجاهات والمواقف نحو الأخبار ومستهلكيها.

يرى (القحطاني، 2022) أن وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات الإلكترونية والصحافة عبر الويب تبرز بعض المخاوف حول إمكانات السلطة الثقافية والمعرفية، في حين يتساءل عن مدى حدود الظواهر لصحافة المواطن في أوقات الأزمات والاضطرابات والتحولات، والنظر إلى ما إذا كانت هذه الأشكال المستجدة من وسائل الإعلام تعتبر نسبيًا متطرفة وخارجة عن الحدود، أو ربما قد تكون المعرفة ومشاركة المعلومات عليها تبدو عقلانية ومشروعة داخل سوق الأفكار (القحطاني، 2022). وبغض النظر عن ذلك، يمكن القول إن تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة ساهمت بالفعل في تطوير البيئة الإعلامية لتجعلها تبدو أكثر تفاعلية وموجهة نحو الجمهور، وتجعل من صناعة الأخبار أكثر تشاركية، وإذ مكنّت العديد من المنظمات القائمة على المعرفة من تشكيل استراتيجيات جديدة تساعدها على صناعة المعرفة.

ولذلك، فقد أدى نمو أدوات تكنولوجيا الاتصال والإعلام وتطورها إلى زيادة حجم المعرفة والمعلومات، ويمكن توظيف مشاركات الجمهور بطرق تفاعلية عبر وسائل الإعلام الجديدة؛ لإنتاج برامج مؤثرة لترسيخ قيم اقتصاد المعرفة، وتلقي ردود أفعاله أو الرد على استفساراتهم وتوليد المناقشات المفتوحة معه، وتشكيل الرسائل الإعلامية لإقناعه وجذبه وإثارة اهتمامه، واستقطابه وحصوله على المعلومات، وتعزيز الاتصالات الشخصية والتسويقية والمساحات الإعلانية، إلى جانب تطوير المحتوى الإخباري باستخدام تقنيات الإنترنت (أبو بكر، 2020؛ سلطان، 2016؛ البار، 2020). تكشف هذه الرؤى عن فاعلية وسائل الإعلام الرقمي في تطوير مجتمعات المعلومات والمعرفة، وتدعيمها لمفاهيم اقتصاد المعرفة وآليات تطبيقه، الذي يعتبر أحد أهم أدوات قياس قدرة الدول على تطوير المجتمعات

والصناعات والاتصالات، فيما تكون المعرفة هي المحرك الأساسي لهذا النمو، وتعتمد على مدى توافر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والرقمنة.

إن الإمكانيات المتاحة للصحفيين لإجراء البحوث ومنح أصواتًا للناس – حتى في الأنظمة غير الديمقراطية - لم تكن أفضل من أي وقت مضى. لقد أحدثت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تأثيرًا قويًا وقفزة نوعية في الاتصال والمجال العام ونقل المعلومات، وغيرت التركيز من إدارة المعرفة إلى توفير الوصول إليها، فهي خلقت قيمة مضافة وعائد استثمار أعلى للمنظمات القائمة على المعرفة، ووصول حملاتها الإعلامية إلى عدد كبير نسبيًا من المستهلكين. ومع ذلك، من الممكن أن ينتج عنها بعض المخاطر، حيث أثرت على تطور العلاقات بين العملاء، والتي ترتبط بتكوين تصوراتهم عن جودة العلامة التجارية أو سمعة المنظمة (Roblek et al., 2013; Von Krogh, 2012; Donsbach, 2014). يبيّن هذا كيفية تأثير الإنترنت والمنصات الاجتماعية في الاقتصاد الابتكاري الجديد، إذ تعد استراتيجية فعالة للاتصال التسويقي بالتواجد الدائم في النظام البيئي لتكنولوجيا المعلومات، والاستجابة السريعة لأي ردود سلبية على الجمهور. لقد بدأت المنظمات بإدراك قيمتها المضافة والتهديد الذي تشكله، وقامت بإنشاء أقسام لصنع السياسات وإدارتها والإشراف عليها.

تقوم المنظمات القائمة على المعرفة ببناء الوعي بأهمية المعلومات والمعرفة حول أداء أعمالهم، من خلال البحث المستمر عن الشبكات والقنوات المتاحة، التي تمكّن من إنشاء المعرفة وتخزينها ودمجها وتخصيصها وإتاحتها للأشخاص. من زاوية أخرى، تبرز أشكال المشاركة عبر الإنترنت وخارجها داخل الصحافة، في ظل التركيز المتزايد لصناعة الإعلام على مشاركة الجمهور وإعلامه وجذب انتباهه، والبحث عن مدخلات في عملية إنتاج الأخبار، وفق الممارسات وتقدير الأشكال الرقمية وغير المتصلة بالإنترنت، بما في ذلك أدوات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تستخدمها وسائل الإعلام السائدة لإرسال الفلاشات الإخبارية الموجزة، والعثور على بعض المعلومات والأحداث، والتحدث مع فئات مختلفة من الجمهور (Roblek et al., 2013; Belair-Gagnon et al., 2019; Stassen, 2010). توضح هذه الأبحاث أنه في الوقت الذي قد تكون ثقة الجماهير في الصحافة في أدنى مستوياتها، يبدو أن وسائل الإعلام العامة لديها انطباع متحور يشير إلى أن المحادثات الشخصية عبر الإنترنت توفر الوسيلة الأكثر احتمالًا للتغلب على أزمة هذه الثقة والتصورات نحوها وتطوير محتواها.

لقد سعى الباحثون إلى تأسيس إطارات عمل يشترك فيها المهنيين والمعاونين "الصحافة المحيطة، والصحافة التشاركية، والصحافة المتبادلة"، كأشكال ثقافية تشمل الممارسات الصحفية والناشطة الاجتماعية، وتجسيد فكرة العمل التعاوني والجماعي في الصحافة وإنتاج الأخبار وسرد القصص، وانخراط الأشخاص داخل غرفة التحرير وخارجها في التواصل مع بعضهم البعض أيضًا؛ بهدف تعزيز مختلف الجوانب المعرفية والتثقيفية، ومشاركة الرسائل والأخبار عبر الإنترنت، ودعم المحادثات العامة حول الاهتمامات السياسية والمدنية، علاوةً على تطوير الأخبار المحلية والمجتمعات التي تخدمها (Hermida, 2010; Singer et al., 2011; Harte et al., 2017). وبالتالي، تتحدى وسائل الإعلام الرقمي حدود وأشكال الأخبار التقليدية وطريقة تأليفها، حيث تقدم أشكالًا إعلامية حديثة، التي قد تحوّلت بشكل أساسي من الهوية والهياكل التنظيم المؤسسي في الصحافة إلى تأليف المحتوى الذي ينشئه المستخدمون بشكل تعاوني مع الصحفيين عبر قنوات الإنترنت أو خارجها؛ لإنتاج منشورات إخبارية سريعة الانتشار وجذابة ومؤثرة ومختصرة في عرضها للجمهور.

وعلى النقيض من ذلك، لقد حذر (القحطاني، 2022) من تضخيم الافتراضات حول الإمكانات الديمقراطية لوسائل الإعلام الرقمي، لانتشار الأفكار التآمرية والمنحرفة والمتطرفة في تفسير الأحداث والاستقطاب السياسي، والزعم بأنّ معظم مستخدموها مجرد مستهلكين للمحتوى دون إنتاجه، وتدني معالجتها للقضايا، ودحض الرؤى التي تعتقد بأنها وسائل بديلة لنشر حالات الفساد، وقد تكون انتهاكات استخدامها ذريعة لإحكام قبضة السلطات على التدفق الرقمي للمعلومات. تأتي هذه التحذيرات مع وجود "فجوة رقمية" قائمة على الطبقة، لعدم المساواة بين فئات الجمهور في إنتاج المحتوى لتمثيل أصواتهم، بشكل يؤكد هيمنة منشورات النخبة والسياسيين على الفضاء الرقمي (القحطاني، 2022). تثير مثل هذه الحجج النظرية بعض القضايا والتحديات الأساسية لوسائل الإعلام في مجالات صناعة المعرفة والأخبار، في ظل وجود هذه الفجوة، وقلة الاهتمام بالأخبار، وتزايد المعلومات المضللة والأخبار المزيفة عبر المنصات الرقمية.

3- القضايا والتحديات الإعلامية في صناعة المعرفة

لقد أصبح من السهل للجمهور اليوم أكثر من أي وقت مضى الهروب من الأخبار. ربما يكون هذا أحد الأسباب التي تجعل المشاركين في الاستطلاعات يبالغون في تقدير الوقت الذي يقضونه في مشاهدة الأخبار. وهكذا، يصبح الناس أكثر انتقائية في اختيار الأخبار؛ وفقًا لمعتقداتهم وميولهم وتفضيلاتهم، وهذا ينطبق على التغطية الإخبارية للموضوعات المثيرة للجدل أو حتى الناعمة؛ مما أثار النقاش حول تأثير التعرض الانتقائي والتنافر المعرفي واستقطاب الجمهور. تؤثر هذه الانتقائية على المحتوى الذي تنتجه المؤسسات الإخبارية، التي تركز بشكل عام على الحياة المدنية والعلميات التي تحدث في المجال العام (Donsbach, 2014; Iyengar & Hahn, 2009; Stroud, 2010). ينعكس هذا التعرض الانتقائي على طبيعة الممارسات والتغيرات في سياسات وأيديولوجية الصحافة في إنتاج الأخبار، ويدفع بالآراء المتناقضة حول ما إذا كان يمكن الوصول إلى الجمهور بطريقة ما والاستفادة منه؛ لتطوير عملية إنتاج الأخبار وإعداد التقارير وسرد القصص.

تكشف الدراسات الاستقصائية تقلص استهلاك وسائل الإعلام، وقلة مستوى الثقة في الأخبار والاهتمام بها، أيضًا ازدياد نسبة الذين يتجنبون الأخبار، لاعتقادهم بتأثيرها السلبي على مزاجهم، في حين يصعب متابعتها أو فهمها (Newman, et al., 2021). هناك بعض المؤشرات التي تبيّن أن قلة الثقة في وسائل الإعلام ترتبط بالتحيز أو التلفيق، والأجندة، وتدني الحياد والموضوعية والتوازن باختيار القضايا والأحداث وترويجها، حيث تشجع على استقطاب الآراء، وتُستخدم لدعم المصالح السياسية والاقتصادية، وتسهم بتحديد الأجندة العامة، وتؤثر على سلوك الجمهور وتصوراته (McCarthy & Dolfsma, 2014; Newman & Fletcher, 2017). تنتقد هذه الأبحاث الممارسات الإعلامية في الاحتفاظ بالمعلومات وإمكانية حجبها عن الجمهور، على الرغم من إظهار الثقة في نزاهتها المهنية وتحققها من المصادر والحقائق والأدلة، بينما تحظى وسائل التواصل الاجتماعي بثقة أقل؛ لأن خلاصاتها باتت مليئة بالمعلومات غير الدقيقة والمضللة، والأجندات والآراء المتطرفة، ويساهم مستخدموها في تغذية القصص والمنشورات بشكل كبير بطرق مختلفة دون قراءتها.

في المقابل، تتصف وسائل الإعلام الرقمي في سياق التغطية الإخبارية لبعض القضايا في انخفاض درجة الحرية والاستقلالية، وتدني الثقة في محتواها والاعتقاد بتحيزه وأنه تم التلاعب به وتأطيره، وضعف الجوانب المهنية، وانتهاك أخلاقيات الصحافة، ونشر الأخبار المزيفة والشائعات؛ مما دفع البعض إلى تجنب المشاركة بها (القحطاني، 2022). إن الشيء الآخر الذي قوض الثقة في وسائل الإعلام وأدى إلى قلة التعرض للأخبار هو استراتيجيتها حول المعلومات والترفيه؛ بهدف المنافسة والتمسك بمستهلك الأخبار الهامشي؛ مما قد أدى إلى تقليل جودة الأخبار وسمعة صناعتها. هناك تهميش صامت متزايد للصحافة في مجال الاتصالات العامة، مع تراجع تواصل الناس حول محتواها مع الآخرين، وما يعتبرونه وجهات نظرهم الشخصية للواقع. ويعود هذا التطور إلى انخفاض الاهتمام في المجال العام، وزيادة التعرض الانتقائي (Patterson, 2013; Donsbach, 2014). تسعى هذه الاستراتيجية الإعلامية إلى الحفاظ على بعض المشاهدين، إلا أنها أدت أيضًا إلى نفور بعض من الجمهور الأساسي، فهي أثرّت على كيفية استجابتهم للمحتوى وإمكانية الاتصال بالأخبار.

هناك مخاوف من أن الأخبار القائمة على المعرفة تحتاج إلى مزيد من الخبرة والوقت وتكلفة إنتاجها، كما تفرض قيود الفلسفات التعليمية، وسوق الصناعة، والطلب المتغير على الأخبار، بينما أن هناك مجالات من الحياة العامة يكاد من الصعب الإبلاغ عنها، وأصبحت المصادر أقل جدارة بالثقة. ربما ترفض المؤسسات الصحفية تلك التوجهات وستجد أنها لا تتناسب مع قيمها، أو تنظر إليها بعين العداء أو الشك، ويشعر بعض مديرو الأخبار بالتهديد النفسي من قبل الموظفين الأكثر تخصصًا وتعليمًا وكفاءة (Patterson, 2013; Donsbach, 2014; Claussen, 2015). تشدد هذه الرؤى على تحلي الصحفيون بالشجاعة لمحاسبة مصادرهم على أنصاف الحقائق وأحيانًا الأكاذيب الصريحة في الأخبار، وهو أمر صعب للغاية في مهنة تكون فيها الوظائف نادرة وهشة، وإن معرفتهم غير الكافية تعيق نقل الأخبار، ويتم تصفية معظم المعلومات التي نحصل عليها من خلال الأخبار، ويقوم الصحفيون بالإبلاغ بدقة عما تقوله مصادرهم وليس دقتها.

يتفاوض المهنيون الإعلاميون على المساحة الحدودية المتنازع عليها بين المنتجين والمستخدمين في البيئة الرقمية، مع التوتر المستمر بين الرغبة الصحفية في التحكم بالمحتوى والمشاركة المفتوحة بعملية الأخبار "الصحافة الجماعية"، لعدم التوافق الأيديولوجي بين الصحفيين والجمهور. تعتبر هذه الممارسة طريقة فعالة للبحث عن المعرفة، وإعداد التحقيقات الصحفية، غير أنها تتعارض أحيانًا مع الأعراف والمُثل الصحفية التقليدية، في ظل صعوبة التحقق من المعلومات التي يقدمها الأفراد، رغم المحاولة في تجاوز ذلك عبر التكيف والانفتاح، مع الحفاظ على الحدود الصحفية وأخلاقيات المشاركة، ولكنها تخلق ضغوطًا لظهور معايير جديدة، مثل تقاسم المسؤولية عن صحة البيانات ودقتها بين الصحفيين والقراء (Lewis, 2012; Aitamurto, 2016; Belair-Gagnon et al., 2019). وبالتالي، يُظهر هذا أن الصحفيين محاصرين بالدافع المهني نحو السيطرة على النشر، كما تؤثر قلة الموارد لمعالجة المعلومات على التقليل جزئيًا من إمكانات هذه الممارسة المفتوحة واكتشاف المعرفة، إلا أنه يجب على الجمهور أن يتحقق من بيانات القصة التي يريد نشرها.

تقود هذه المُثل الصحفية الجديدة الصحافة إلى الضعف، وهذه الطرق المفتوحة لها حدود خطيرة مثل الفجوة الرقمية، وحساسية الموضوع، وقد تجعل الصحافة عرضة لنشر معلومات غير دقيقة. تقتصر الصحافة المفتوحة على الجمهور عبر الإنترنت، وتستبعد التحقيق في بعض القضايا الحساسة والمجموعات المكبوتة؛ مما يؤدي إلى تضييق جدول أعمال الموضوعات. ترى المؤسسات الإعلامية نفسها مسؤولة أمام الجماهير التي تدعمها، الذين يشعرون أنهم مهمشين سابقًا بسبب الوسائل التقليدية لإنتاج الأخبار. تحقق هذه المساءلة المزدوجة أهدافها، ولكنها شاقة بنفس القدر: إنتاج الأخبار لقطاع واحد من الجمهور مع كسب ثقة الآخرين (Aitamurto, 2016; Belair-Gagnon et al., 2019). تسهم هذه المسؤولية المختلطة بين الصحفيين والقراء في تمكين الصحافة من استخدام المعلومات، التي يتم الحصول عليها من مصادر جماعية. إن كفاءة البحث عن المعرفة تنتج كمية كبيرة من المعلومات والتقارير؛ مما يتطلب من الصحفيين بذل المزيد من الجهد والوقت والموارد لمعالجة المعلومات وتضمينها في التقارير الإخبارية بما يوافق أخلاقيات الصحافة.

ومع ذلك، في الممارسة العملية لمهنة الصحافة، توجد عدة عقبات تجعل الصحفيين مترددين بشأن مساهمتهم في المعرفة، بما في ذلك ظروف العمل المكثفة، ونقص التعددية داخل الصحف السائدة، كذلك طرقهم غير الرسمية في التعامل مع ادعاءات المعرفة. تبرز النقاشات حول التغييرات المحتمل حدوثها في المواقف الصحفية تجاه الصحافة الاستقصائية ونقل العلوم، مع توجه الصحفيين واستجابتهم

نحو التسويق التجاري، فقد تؤدي ردود الفعل الصحفية مع الحفاظ على سلطة النهج العلمي إلى تقويض الثقة في العلماء وتآكل المعرفة (Undurraga, 2018; Meyer, 2006). تُنتقد الصحافة في كثيرٍ من الأحيان لبث الذعر وتضخيم المخاطر، واستقطاب الآراء المتحيزة والمتناقضة، ونتيجةً لعدم دقة وموضوعية الأخبار والتقارير، وتأطيرها وفق أيديولوجيتها وأجندتها ومصالحها، وافتقارها إلى صحفيين لديهم المعرفة الكافية في معالجة بعض الموضوعات، في ضوء اختلاف دوافعهم وأولوياتهم من حيث توعية الجمهور أو التفسير النقدي للقضايا والأحداث (القحطاني، 2022)؛ مما يثير تحديًا أساسيًا في دور الصحافة المتصور في صناعة المعرفة والأخبار.

يجادل (القحطاني، 2022) بأن المنصات الرقمية تُظهر المعرفة التي يُعتقد بأنها حقائق لا ترغب وسائل الإعلام وقنوات المعلومات الرسمية بعرضها، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي تمتلئ بالإشاعات والروايات المتناقضة والمتحيزة، وهي تعمل على توجيه الأفراد نحو الإعلانات والمنشورات المخصصة وتتبع بياناتهم لأغراض تجارية. علاوةً على ذلك، فإن "الصحافة المجزأة" تدفع بسياسات ما بعد الحقيقة إلى الأمام، وتستهدف تجزئة الجمهور واستقطابه سياسيًا، في حين تُظهر "العقلانية المزيفة" وعقلية المؤامرة والآراء المتطرفة والصراع الأيديولوجي. توجد أيضًا علاقة "طوبائية" توضح عدم التوافق في الأجندة والسياسات والمصالح بين وسائل الإعلام وشركات التكنولوجيا والسياسيين والخبراء؛ مما ساهم بدوره في عدم وضوح ترسيم حدود الواقع وتأطير التقارير الاستقصائية (القحطاني، 2022). هو يُظهر أن هذه العلاقة لم تتبع فكرة وسطاء المعرفة في نقل الحقائق والأحداث؛ مما ساهم في تشكيل الملامح المتناقضة بين السلطات ووسائل الإعلام.

4- الابتكار الإعلامي: تطوير صناعة المعرفة في وسائل الإعلام

على مدى العقود الماضية، لقد كانت الصحافة في حالة تغير مستمر؛ بسبب نتائج رقمنة البيئة الإعلامية، التي أثارت التساؤلات حول ما إذا كانت الصحافة قد عفا عليها الزمن. في الواقع، لا زلنا بحاجة إلى مؤسسات موثوقة تقدم معلومات تم التحقق منها. لقد أدى تزايد القنوات والمنصات الرقمية إلى خلق حاجة فورية للصحافة للابتكار والبقاء. لقد شهد البحث في مجال الابتكار الإعلامي والصحفي نموًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، والتي شملت الحديث عن نظرية الانتشار، والإدارة، والثقافة التنظيمية، والملامح المهنية، ونماذج الأعمال، والشركات الناشئة، والأنواع والمحتوى، أيضًا الأدوات والتكنولوجيا والأشكال، والنمو بشكل أقل تطورًا في مجالات السياسة، والمنهجية، والأخلاق، وتعليم الصحافة (Donsbach, 2014; Vázquez-Herrero et al., 2020; Garca-AVils, 2021). لقد أصبح الابتكار في مجال الإعلام مسألة مهمة لضمان مستقبل الصحافة، ويجب أن نفهم آثاره المحتملة في صناعة الإعلام، حيث تعمل المؤسسات الإخبارية على تطوير نماذج أعمالها بشكل متواصل وتكييفها رقميًا؛ لتحسين جودة إنتاج الأخبار والقدرة على التنافسية والنمو.

تواجه الصحافة ضغوطًا بسبب فقدان الإعلانات والإيرادات، بينما تشهد زيادة في الاستهلاك الرقمي وطلبات المستخدمين على الصحافة عالية الجودة والمصادر الموثوقة. لقد تجددت الأسئلة مؤخرًا عن "موت الصحافة"، ولكنها عكست هذه التوقعات وباتت أكثر أهمية، حيث تسارعت في التخلي عن غرف التحرير المادية والاتجاه إلى غرف الأخبار الافتراضية، والتكيف مع التقنيات الرقمية لإعادة تصميم ممارساتها ومنتجاتها وتوزيعها رقميًا، وإنتاج الصحافة الموجهة نحو الخدمة العامة، رغم افتقار بعض الصحفيين إلى التدريب الكافي لإجراء التغطية الإخبارية (القحطاني، 2022). لقد بدأت المؤسسات الإخبارية باستخدام تكنولوجيا الرقمنة؛ لجمع المعلومات والأخبار وتداولها عبر قنوات الإنترنت، وتنويع المصادر والموارد الإخبارية، وإجراء المقابلات وإعداد التقارير والتحقيقات الإخبارية، كذلك إحداث التغيير في الممارسات والسياسات الصحفية، من حيث تطوير صناعة الأخبار بأشكال جديدة، والوصول إلى الجمهور وإشراكه في إنتاجها.

يُعتقد بأن الصحفيين مهمين بشكل أساسي لعمل الديمقراطية، فنحن بحاجة إليهم لتفسير ما يجري لنا وصنع المعنى. يبدو أن هذه الأوضاع الجديدة ستجعل من الصحافة أكثر أهمية من أي وقت مضى، فلا يمكن لأنشطة صحافة المواطن أن تحل محل الوظائف الأساسية التي تجلبها الصحافة للمجتمع، من حيث فرز أجزاء من الواقع والتحقق منها وربطها بأجزاء أخرى، وبناء منصة مقبولة للخطاب الاجتماعي، فضلًا عن أنها تحظى بثقة المجتمع. تقدم العديد من تحليلات المحتوى دليلًا فعليًا على عدم تمكن الصحفيون المواطنون من سد الفجوة التي ستتركها وسائل الإعلام المهنية، في ظل ما يقدمونه من المحتوى الفوضوي والأخبار الصحفية العشوائية، وعلى وجه الخصوص أثناء الأزمات والطوارئ (Kaufhold et al., 2019; Donsbach, 2014; Patterson, 2013; Bruns, 2016). إن الوظائف الصحفية تتطلب فهمًا للدور الذي يلعبه الصحفيون، وتحقيق مهارات مختلفة عن تلك التي يتم تدريسها حاليًا في البرامج الأكاديمية للصحافة.

يعد إشراك الجمهور في عملية الأخبار مفهومًا نما في كل مكان في الخطاب الصحفي، ويتم تصويره دائمًا تقريبًا على أنه تطور إيجابي معياريًا للمهنة. إنها تعتبر فائدة لأنها تخلق قيمة لا يمكن إنكارها للصحافة، من خلال جلب المعلومات ذات الصلة، ومساعدة الصحفيين على إحراز تقديم في تحقيقاتهم. ومع ذلك، فإنها تمثل التحديات أمام الصحفيين، من حيث إرساء أفضل الممارسات والطرق ومعالجة التحديات الأخلاقية. ولذلك، يجب أن تتبع الأجندة الصحفية معايير الأخبار والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمجتمع، بحيث تغطي أيضًا أولئك الذين لا يستطيعون التحدث عن أنفسهم، ولا يمكنهم المشاركة في الصحافة الجماعية (Aitamurto, 2016; Belair-Gagnon et al., 2019). يبيّن هذا أنه لا ينبغي صياغة الأجندة الصحفية وممارساتها التقليدية ببساطة لتناسب أساليب الصحافة المفتوحة، التي ينبغي

استخدامها بعناية في منتجات الصحافة الرقمية، مع الوعي العميق بمدى مخاطرها وقيودها المحتملة، حتى لا يكون لها بعض العواقب والتداعيات المتصورة على مستقبل الصحافة كمهنة، ونماذج سوق الصناعة التي تدعمها بشكل أساسي.

في غضون ذلك، تمت مناقشة كيف يمكن أن تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) على تجاوز التحديات التي تواجه صناعة الأخبار. على سبيل المثال، لقد ظهرت منصات المعرفة الصحفية (JKPS)؛ بهدف تحويل غرف الأخبار، وزيادة جودة إنتاج الأخبار وخفض تكاليفها، وتوفير فرصًا جديدة لاكتشاف المعرفة، واستهلاك الأخبار والتفاعل معها. ومع ذلك، هي تشمل العديد من التحديات، على سبيل المثال، استقلال اللغة، وقنوات الأخبار المتعددة، وسير عمل غرف الأخبار المعقدة، والمعلومات المشتتة والمتنوعة، ونقص الحقائق، كذلك التكامل مع الأنظمة القديمة وأنظمة العملاء (Gallofré Ocaña & Opdahl, 2020; de-Lima-Santos & Ceron, 2021). تساعد هذه التقنيات على إنشاء الأخبار وإدارتها، وتوفير المعلومات الإضافية لدعم التقارير الإخبارية واكتشاف الأحداث وتحليلها، وإنشاء حلول متعددة اللغات، ومراقبة مخرجات إنتاج وسائل الإعلام، وتلخيص المعلومات والتمييز بين أهميتها الإخبارية، والمحتوى غير ذي الصلة، والتعامل مع البيانات الضخمة والمعلومات الأساسية للقصص الإخبارية، وتحسين وظائف الصحافة وأدوارها المطلوبة.

تشير الدعوات الأخيرة للصحافة القائمة على المعرفة إلى مستوى جديد من المعرفة الرسمية في إعداد التقارير الإخبارية؛ بهدف مواجهة التحديات المهنية في صناعة الأخبار، وتلبية احتياجات العصر الرقمي المعقد، وتحسين مجالات الكفاءة والمهارات الصحفية اللازمة التي يجب تدريسها، وتعويض الضجيج والهراء والمعلومات الخاطئة في نظام المعلومات لدينا، حيث إن ما نشاهده في الرأي العام على نحو متزايد هو الارتباك والتضليل حول الحقائق. على الرغم من ذلك، فإن جمهور هذه الصحافة غير واضح، ولا يُعرف كيف ستعمل في ظل ممارسات غرف الأخبار المتغيرة بسرعة، وسيستغرق ترسيخها فترة طويلة من الوقت (Patterson, 2013; Donsbach, 2014; Van Witsen & Takahashi, 2018). يبرز هذا الحاجة إلى تطوير الصحافة الحالية، وإسناد دور "مهنة المعرفة الجديدة" إليها، والتأكيد على أنه إذا لم تبدأ المؤسسات الإخبارية في إجراء هذا التغيير بشكل عاجل؛ فسوف يجدون من المتوقع المزيد من التآكل والتراجع في جمهورهم ومكانتهم.

ولذلك، تتجه العديد من غرف الأخبار الكبيرة إلى البحث عن الصحفيين، والذين قد حصلوا على تدريب متقدم في المجالات التي يقومون بإعداد التقارير والتحقيقات عنها، ويكونون قادرين على معرفة الأرقام والعمليات الإحصائية وتفسيرها بدقة. تعني الكفاءة العامة أن يقوم الصحفيون بتقييم مدى أهمية الأحداث والقضايا وربط المعرفة بالسياق، فهم بحاجة إلى منظور فكري أوسع، الذي يمكنهم من اتخاذ قرارات إخبارية سليمة، كذلك معرفة كيفية تطبيق التفكير التحليلي؛ للتحقق من صحة المعلومات أو مصادر الأخبار، أو حتى فهم أنماط سلوك الأشخاص ودوافعهم، مع البحث في الممارسات والثقافات المهنية المتغيرة، لأسباب تتعلق في مدى اعتماد ممارسات جديدة في الصحافة أو حتى التخلي عنها (Donsbach, 2014; Patterson, 2013; Van Witsen & Takahashi, 2018). تم تطوير هذا الأساس النظري لفحص إمكانات الصحافة المعرفية، وبعض العوائق الفكرية والمؤسسية التي يمكن أن تعترضها، في حين يطالب بضرورة معالجة عدم التطابق بين الطريقة التي يتم فيها تدريب الطلاب في كليات الصحافة وكيف يبدو مكان العمل في الصحافة.

يقدم الباحثون حجة مفادها بأن الصحفيين بحاجة إلى المعرفة أكثر مما يعرفونه الآن، إذا أرادوا تقديم نوع الأخبار التي نحتاجها لديمقراطيتنا. يتطلب هذا أن يمتلك الصحفي وعيًا شديدًا بالتاريخ، والخبرة بالشؤون الجارية، والتفكير التحليلي والمعرفة بعملية الاتصال، وأن يكون لديه الخبرة في الموضوعات التي يكتب عنها، وأن يتقن المهارات الصحفية ضمن قواعد وأخلاقيات المهنة. إن هذه الأدوار المهنية داخل الصحافة وخارجها تحكمها مجموعة واسعة من الظروف، مع النظر إلى أن تحقيق المُثل الأعلى للصحافة القائمة على المعرفة أمرًا ممكنًا، وتحديدًا مع الإمكانيات الجديدة التي يوفرها المشهد الإعلامي المتحول (Donsbach, 2014; Van Witsen & Takahashi, 2018; Patterson, 2013). يناقش هؤلاء حول أين يوجد هذا المشهد الجديد؟ هل يمكن أن تعمل من خلاله الصحافة المعرفية بشكل أفضل، وهل ستكون شيئًا واحدًا عبر جميع وسائل الإعلام أم مجموعة من الممارسات المترابطة اعتمادًا على الوسيط والمستخدمين؟ سيتطلب تنفيذ هذه الأدوار المهنية الجديدة جهدًا تجريبيًا؛ لفهم إمكانية أن تصبح الصحافة قائمة على المعرفة في المستقبل.

الاستنتاجات

تجدد هذه المقالة المناقشات حول ما تلعبه وسائل الإعلام التقليدية والرقمية من دورًا هامًا ومؤثرًا في الحصول على الأخبار والمعلومات وصناعة المعرفة، وكيف تجسد وظائف الإعلام الأساسية من حيث المراقبة وتدفق المعلومات، وتركيز اهتمام الجمهور ورفع تطلعاته والتأثير على قيمه، وتدعيم لمظاهر السلطة وحدودها، وتوليد الاتجاهات والمواقف والمعتقدات والآراء والسلوكيات والمشاعر وتغييرها، وإبراز الممارسات والرؤى الراسخة وتوجيهها، وتقدم أبعاد جديدة للمشكلات والقضايا والأحداث. وبالتالي، فهي لا تزال تستقطب اهتمامات وتفضيلات كثير من الناس وتشكل روتين حياتهم اليومية. تسهم تكنولوجيا الرقمنة في تعزيز اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، وتساعد المنظمات القائمة على المعرفة في إنتاج الحملات الإعلامية المستهدفة، وتشكيل الاتصالات التسويقية والإعلانية وتدعيمها، وفتح المناقشات مع الجمهور وجذبه وإثارة اهتمامه، مع أنها جلبت بعض المخاطر، بما في ذلك التصورات حول جودة العلامات التجارية وسمعتها.

تشكل نظرية المعرفة قضية مركزية في أبحاث الصحافة، على اعتبار أنها من بين المؤسسات الأكثر تأثيرًا في إنتاج المعرفة العامة والدقيقة والموثوقة "الصحافة القائمة على المعرفة"، في ظل المزاعم البحثية التي تشير إلى أن الصحفيين يمتلكون قدرًا كبيرًا من الخبرة والمعرفة حول ما يكتبون عنه من الموضوعات، وهم يلعبون دورًا مؤثرًا كصناع للمعرفة، ولديهم القدرة على تحديد الأجندة العامة والتعبير عن آرائهم، ويحدثون تأثيرًا على المجالات التي يقومون بتغطيتها. في حين تُظهر هذه النظرية طبيعة الممارسات والقواعد والمعايير والإجراءات المؤسسية والقرارات الصحفية داخل غرف الأخبار وخارجها، والمتعلقة بمعالجة المعلومات وإنتاج المعرفة، وطرق إيصالها إلى الجمهور وتلقيها، ومدى تقييمه لها بقبوله أو رفضه، وتجسد فكرة سلطة الصحافة المعرفية والمشاركة الاجتماعية في تقديم أشكال حصرية من المعرفة للمجتمع، على الرغم من أن الجمهور يتوقع أيضًا أن تمنحه الصحافة ضمانًا لتمثيل أصواتهم وتصوراتهم في حياتهم اليومية.

ومع ذلك، لا تزال المخاوف المهنية والبحثية قائمة بشأن قدرة المؤسسات الإخبارية على تحسين جودة الأخبار والمعرفة ومصادرها المستخدمة، ووضعها في سياقها النقدي والمعرفي الصحيح، وتقليل الصحفيون والمصادر الذين قد ينقلون المعلومات المزيفة والمضللة والأكاذيب "الصحافة المتحيزة"، كذلك الفجوة المهنية الواضحة التي تبرز الانقسامات الإيديولوجية والمهنية الراسخة في صناعة الأخبار والمعرفة، التي تشكلت من الآثار المترتبة على تعليم الصحافة. تأتي هذه التحديات في ظل استجابة المؤسسات الإخبارية للتحولات الواسعة في داخل غرف الأخبار، التي انعكست جزئيًا لتصاعد استخدام الجمهور لوسائل الإعلام الرقمي، والأشكال الناشئة لصحافة البيانات، وتسارع عملية إنتاج الأخبار وتسويقها، والضغوط المتزايدة لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عملية إنتاج المعرفة والأخبار، وما إذا كانت بالفعل ستساعد المؤسسات الإخبارية في التقليل من حجم الأعباء والتكاليف لتشغيل الصحافة؛ مما يثير النقاشات حول كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا، في ظل ما تعانيه الصحافة اليوم أساسًا من قلة الموارد المالية والبشرية.

في الواقع، تواجه وسائل الإعلام العديد من التحديات في صناعة المعرفة، حيث باتت فئة كبيرة من الناس أكثر انتقائية في اختيار الأخبار ومتابعتها بطريقة عشوائية وغير منتظمة، مع قضايا أخرى تعد بارزة وذات صلة مثل التنافر المعرفي، وزيادة استقطاب الجمهور في الأخبار. إن هذه الانتقائية والقضايا المصاحبة لها تؤثر إلى حدٍ كبير على عملية إنتاج الصحافة للأخبار، ومدى تركيزها على الأنشطة والعلميات التي تحدث في الحياة والمجال العام. وبشكل أكثر تحديدًا، ترتبط قلة الثقة في الأخبار وتقلص استهلاكها بتحيز الصحافة وأجندتها الإخبارية وتتبعها لمصالحها، ومدى توازنها في اختيار الأخبار والقضايا وطرق معالجتها. في هذا السياق تتطلب الصحافة القائمة على المعرفة مزيد من الخبرة والمعرفة والوقت وتكلفة إنتاجها، وتفرض قيود الفلسفات التعليمية، وسوق الصناعة، والطلب المتغير على الأخبار، مع صعوبة الإبلاغ عن مجالات واسعة من الحياة العامة، في حين قد ترفض المؤسسات الإعلامية الأخبار القائمة على المعرفة لاعتبارات مهنية واقتصادية في كثير من الأحيان، في وقت أصبحت فيه الوظائف الصحفية تبدو نادرة بل وهشة.

على النقيض من ذلك، تثير مشاركات الجمهور الرقمية "صحافة المواطن" أيضًا تحديات واسعة النطاق، بما في ذلك قضايا تتعلق بتشويه المحتوى، والتلاعب بمضمون المعلومات، وانتهاك أخلاقيات الصحافة، مع ضعف الجوانب المهنية، وصناعة "المعرفة المزيفة" عبر وسائل التواصل الاجتماعي - التي تحظى بثقة أقل؛ مما يدفع الجمهور إلى تجنب الأخبار ومشاركتها، مع أن صحافة المواطن قدمت أحيانًا منشورات جديرة بالاهتمام والنشر الصحفي. في حين قد أثار "التنافر المعرفي والأيديولوجي والمهني" بين الصحفيين والمدونين في عملية إنتاج المحتوى والسيطرة عليه، صعوبة التحقق من المعلومات ونشرها، ومدى قيمتها الإخبارية المتصورة لوسائل الإعلام وللجمهور، وما إذا كانت تتعارض مع الأعراف والقيم والحدود الصحفية وأخلاقيات المشاركة الاجتماعية، أو تفرض حدودًا واسعة مثل الفجوة الرقمية، وعدم تناول بعض القضايا الحساسة. تزيد هذه الممارسات من الأعباء التي تواجهها الصحافة، مع نقص عدد الصحفيين وكثرة المهام التي يؤدونها، واختلاف نهجها في معالجة المحتوى، ولكنها ستظل مغامرة جديرة بالاهتمام لكسب ثقة الجمهور الرقمي.

تطرح هذه التحولات العديد من التساؤلات حول تأثير المحتوى التشاركي في عملية إنتاج الاخبار، ومدى إسهامه في إضافة الطابع الديمقراطي على تدفق الأخبار، ووضع قيم إخبارية بديلة في إنتاجها، وتبرز المخاوف حول حدود السلطة الثقافية والمعرفية لصحافة المواطن، في ظل تزايد النقاشات حول تراجع الديمقراطية وحرية التعبير وإحكام الرقابة على تدفق المعلومات، ووضع العقبات أمام التحقيقات الاستقصائية، وتقييد القوانين المرتبطة في الحصول على المعلومات ونشرها علنًا. يؤجج هذا العديد من القضايا ويثير الأسئلة مجددًا: من يملك المعلومات ومن يحق له استخدامها ونشرها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تبدو واسعة للغاية وتستقطب المزيد من التفسيرات والرؤى المختلفة. على سبيل المثال، هل من حق الجمهور معرفة ما يحصل في كواليس السياسة وإخفاقاتها وانتهاكات أصحاب السلطة، أو ما يؤثر عليه وعلى مجتمعه ومعتقداته وأفكاره، أم يجب على الصحافة الموازنة في عرض المعلومات والأخبار الحساسة أو يفترض حجبها؟

لا تزال الصحافة تشهد حالة تغير مستمرة؛ بسبب نتائج رقمنة البيئة الإعلامية، التي قد أثارت الافتراضات حول انهيارها المتوقع في المستقبل القريب. في الواقع، لا زلنا بحاجة إلى المؤسسات الإخبارية والصحفيين، الذين يمكنهم تقديم المعلومات والأخبار حول الأحداث والقضايا بشكل مهني والتحقق من مصادرها، في ظل انتشار الأخبار المزيفة والمضللة والشائعات عبر الإنترنت. كذلك نحن بحاجة إليهم لتفسير

ما يجري من حولنا وتحليل الظواهر التي نعيشها ونراها؛ إذ لا يمكن لمحتوى "صحافة المواطن" أن يكون بديلًا لوظائف الصحافة الأساسية، وهي لن تتمكن من سد الفجوة التي ستتركها وسائل الإعلام حاليًا على الأقل. ولذلك، تسعى المؤسسات الإخبارية إلى تطوير نماذج أعمالها وتكييفها مع تكنولوجيا الرقمنة، وإشراك الجمهور في عملية إنتاج الأخبار؛ بغرض إعادة ابتكار الصناعة والبقاء والنمو والتنافسية مع أشكال المعلومات والترفيه الأخرى، مع أنه قد يترك آثار محتملة على الثقافة والممارسات المهنية، وطبيعة المحتوى الإخباري وجودته، ونشاط تحقيقات الصحافة الاستقصائية، وإحلال برامج تعليم الصحافة الأكاديمية.

تتطلب مهنة الصحافة الجديدة القائمة على المعرفة مستوى متقدم ومزيج من المعرفة والمهارة والكفاءة في إعداد القصص والتقارير الإخبارية؛ بهدف تعويض "تيار الفوضى من المعلومات" الذي نشهده عبر صفحات المنصات الرقمية، ومواجهة التحديات المهنية في صناعة الأخبار على نحو متزايد وفق احتياجات العصر الرقمي، وكسب ثقة الجمهور وإشراكه في عملية إنتاج الأخبار أيضًا، وتحسين المهارات اللازمة التي يجب تضمينها في البرامج الدراسية. تتجه العديد من المؤسسات الإخبارية الرائدة إلى البحث عن صحفيين يمتلكون المعرفة والمهارة المتقدمة في إعداد التقارير عن الحياة اليومية، والتحقيقات عن القضايا البارزة، على أن يكون لديهم القدرة على تحليل البيانات والأرقام وتفسيرها بدقة، مع استخدامهم أحدث أدوات تكنولوجيا الرقمنة والذكاء الاصطناعي؛ بهدف تعزيز العملية الصحفية وإنتاج المحتوى الإخباري، والتحقق من صحة المعلومات والأخبار ومصادرها، واتخاذ القرارات الإخبارية المستنيرة وفق أنماط سلوك الجمهور المتغيرة عبر الإنترنت، وبما يتفق مع معايير المشاركة الاجتماعية وأخلاقيات وقيم مهنة الصحافة.

علاوةً على ذلك، تعني كفاءة الصحفيين العمل بشكل مستمر على تقييم مدى أهمية الأحداث اليومية وتحليلها وربطها ضمن السياق المعرفي لديهم، وأن يمتلكون وعيًا بالتاريخ وتحليل الشؤون الجارية، والقدرة على فرض التصورات والتوقعات المستقبلية. ومع ذلك، فإن جمهور الصحافة القائمة على المعرفة يبدو لحد الآن غير واضحًا، ولا يُعرف كيف ستشكل الممارسات المهنية لهذا النوع من الصحافة، في ضوء ممارسات غرف الأخبار المتغيرة بسرعة. وبالتالي، يعزز هذا من القول السائد: إن ترسيخ الصحافة المعرفية ضمن أجندة وسائل الإعلام ربما سيستغرق وقتًا أطول، في الوقت الذي هي بحاجة ماسة إلى أن تلعب هذا الدور المعرفي الجديد؛ لتبقي نفسها وسط كم هائل من المعلومات التي يصلنا عبر المنصات الرقمية، دون إحداث المزيد من التآكل في جمهورها، وتراجع مكانة الصحافة، والانقسامات بين الصحفيين في كيفية تكييف أنشطتهم وممارساتهم مع التحولات في البيئة الإعلامية؛ مما يدفعهم نحو توسيع الثقافة والأدوار المهنية الحالية عبر الويب، لاعتماد ممارسات وإجراءات جديدة رقمية في الصحافة، أو ربما حتى التخلي عنها إن تطلب الأمر.

سيقتضي تنفيذ الصحافة القائمة على المعرفة إجراء المبادرات التجريبية؛ لفهم مدى جدواها مع التحولات الرقمية المتسارعة في البيئة الإعلامية. باختصار، قد يكون الأهم في تحديد دور وسائل الإعلام في صناعة المعرفة وعوامل تأثير استخدامها المحتمل، هو السياق الذي يتم إدراجها فيه والظروف المحيطة به، على الرغم من أن ذلك يوسع الفجوة بين من يستهلكونها للحصول على الأخبار والمعلومات ومشاركتها، وبين ممن يستخدمونها لتحقيق أهداف متقدمة في إنتاج المحتوى وصناعة المعرفة، وتحفيز الجمهور على المشاركة في القصص الإخبارية. أخيرًا، نوصي المؤسسات الإخبارية بإجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والمهنية لتبني نهج "الصحافة القائمة على المعرفة"، ويستلزم ذلك بذل جهود تعاونية مكثفة من الأكاديميين والمهنيين لدراسة هذه التحولات والتحديات، وفهم كيفية تطبيق الأخبار المعرفية في الصحافة. كما نحث على دراسة كيف تتأثر صناعة المعرفة في وسائل الإعلام بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكيف تلعب القيم الاجتماعية والشخصية دورًا في إنتاج المعرفة لتكون مزيجًا في صناعة الأخبار اليوم.

المراجع والمصادر

- أبو بكر، هنيده قنديل. (2020). الإعلام الجديد وتوظيف قيم اقتصاد المعرفة – دراسة تحليلية. المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل، 3(11)، https://doi.org/10.12816/jacc.2020.7340356-35 .
- البار، وفاء. (2020). دور الإعلام الجديد في صناعة الاقتصاد المعرفي. المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل، 3(11)، 21-34 . https://doi.org/10.12816/jacc.2020.73402
- حسانين، سامح. (2022). اعتماد الشباب المصري على صحافة المواطن كمصدر للأخبار وتأثيره على المعرفة السياسية المكتسبة لديهم: دراسة ميدانية في ضوء نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ونموذج الإعلام الديمقراطي المشارك. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (80)، 369-422 . https://doi.org/10.21608/EJSC.2022.264321
- سلطان، محمد سيد. (2016). تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة: آليات الإندماج ومتطلبات النمو المعرفي. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الإعلامي السنوي السابع – الرياض.

- شتله، ممدوح السيد. (2017). استخدامات الوظيفة الإعلامية الإخبارية لموقعي التواصل الاجتماعي "فيس بوك–تويتر) والإشباعات المتحققة منهما من وجهة نظر طلبة الجامعات المصرية. المجلة العلمية لبحوث الصحافة، (11)، 345-459 . https://doi.org/10.21608/SJSJ.2017.90708
- صالح، رواء هادي. (2018). اعتماد الجمهور العراقي على الصحف وعلاقته بمستوى معارفه العامة. حوليات آداب عين شمس، 46(2)، 198-212 https://doi.org/10.21608/AAFU.2018.33616
- القحطاني، سعود ربيع موسى. (2022). "نظريات المؤامرة" وكورونا: جنون العظمة والشعبوية والقوة الناعمة والسلطة الثقافية و"الصحافة المجزأة". مجلة إدارة المخاطر والأزمات، 4(2)، 25-51. https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q050922
- القحطاني، سعود ربيع موسى. (2022). اتجاهات طلبة الجامعات نحو تغطية وسائل الإعلام الرقمي الإخبارية لقضايا الفساد وانعكاساتها في السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 6(2)، 132-59. https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q261221
- Aitamurto, T. (2016). Crowdsourcing as a knowledge-search method in digital journalism: Ruptured ideals and blended responsibility. Digital Journalism, 4(2), 280-297. https://doi.org/10.1080/21670811.2015.1034807
- Belair-Gagnon, V., Nelson, J. L., & Lewis, S. C. (2019). Audience engagement, reciprocity, and the pursuit of community connectedness in public media journalism. Journalism Practice, 13(5), 558-575. https://doi.org/10.1080/17512786.2018.1542975
- Bruns, A. (2016). 'Random Acts of Journalism' Redux: News and Social Media. In J. L. Jensen, M., Mortensen, J., Ørmen (Eds.) News Across Media: Production, Distribution and Consumption (pp.32-47). Routledge.
- Claussen, D. S. (2015). Book review: Informing the news: The need for Knowledge-based journalism, by T. E. Patterson. Journalism & Mass Communication Educator, 70(1) 89-90. https://doi.org/10.1177/1077695814559009
- Costera Meijer, I. (2010). Democratizing journalism? Realizing the citizen's agenda for local news media. Journalism Studies, 11(3), 327-342. https://doi.org/10.1080/14616700903500256
- De Vreese, C. H. (2005). News framing: Theory and typology. Information Design Journal & Document Design, 13(1), 51-62. https://doi.org/10.1075/idjdd.13.1.06vre
- De-Lima-Santos, M. F., & Ceron, W. (2021). Artificial intelligence in news media: Current perceptions and future outlook. Journalism and Media, 3(1), 13-26. https://doi.org/10.3390/journalmedia3010002
- Donohue, G. A., Tichenor, P. J., Olien, C. N. (1973). Mass media functions, knowledge and social control. Journalism Quarterly, 50(4), 652-659. https://doi.org/10.1177/107769907305000404
- Donsbach, W. (2014). Journalism as the new knowledge profession and consequences for journalism education. Journalism, 15(6), 661-677. https://doi.org/10.1177/1464884913491347
- Ekström, M. (2002). Epistemologies of TV journalism: A theoretical framework. Journalism, 3(3), 259-282. https://doi.org/10.1177/146488490200300301
- Ekström, M., & Westlund, O. (2019). Epistemology and journalism. Oxford Research Encyclopedia of Communication. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228613.013.806
- Gallofré Ocaña, M., & Opdahl, A. L. (2020, October 19-20). Challenges and Opportunities for Journalistic Knowledge Platforms. Proceedings of the CIKM 2020 Workshops, Galway, Ireland.
- Garca-AVils, J. -A. (2021). Review article: Journalism innovation research, a diverse and flourishing field (2000-2020). Profesional De La información, 30(1), e300110. https://doi.org/10.3145/epi.2021.ene.10
- Happer, C., & Philo, G. (2013). The role of the media in the construction of public belief and social change. Journal of Social and Political Psychology, 1(1), 321-336. https://doi.org/10.5964/jspp.v1i1.96
- Harte, D., Williams, A., & Turner, J. (2017). Reciprocity and The Hyperlocal Journalist. Journalism Practice, 11(2-3), 160-176. https://doi.org/10.1080/17512786.2016.1219963
- Hermida, A. (2010). Twittering the news: The emergence of ambient journalism. Journalism Practice, 4(3), 297-308. https://doi.org/10.1080/17512781003640703

- Howard, P. N., & Hussain, M. M. (2013). Democracy's fourth wave?: Digital media and the Arab Spring. Oxford University Press.
- Iyengar, S., & Hahn, K. S. (2009). Red media, blue media: Evidence of ideological selectivity in media use. Journal of Communication, 59(1), 19-39. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2008.01402.x
- Katz, E., Blumler, J. G., & Gurevitch, M. (1973). Uses and gratifications research. The Public Opinion Quarterly, 37(4), 509-523. https://doi.org/10.1086/268109
- Kaufhold, M. A., Gizikis, A., Reuter, C., Habdank, M., & Grinko, M. (2019). Avoiding chaotic use of social media before, during, and after emergencies: Design and evaluation of citizens' guidelines. Journal of Contingencies and Crisis Management, 27(3), 198-213. 523. https://doi.org/10.1111/1468-5973.12249
- Kersting, N. (2012). The Future of Electronic Democracy. In N. Kersting (Ed.), Electronic Democracy (pp.11-54). Verlag Barbara Budrich. https://doi.org/10.3224/84740018
- Lasswell, H. D. (1948). The structure and function of communication in society. The communication of ideas, 37(1), 136-139.
- Lewis, S. C. (2012). The tension between professional control and open participation: Journalism and its boundaries. Information, Communication & Society, 15(6), 836-866. https://doi.org/10.1080/1369118X.2012.674150
- McCarthy, K. J., & Dolfsma, W. (2014). Neutral media? Evidence of media bias and its economic impact. Review of Social Economy, 72(1), 42-54. https://doi.org/10.1080/00346764.2013.806110
- McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of mass media. Public Opinion Quarterly, 36(2), 176-187. https://doi.org/10.1086/267990
- Meyer, G. (2006). Journalism and science: How to erode the idea of knowledge. Journal of Agricultural and Environmental Ethics, (19), 239-252. https://doi.org/10.1007/s10806-005-6163-1
- Mutsvairo, B., & Columbus, S. (2012). Emerging patterns and trends in citizen journalism in Africa: The case of Zimbabwe. Central European Journal of Communication, 5(2), 121-135.
- Mythen, G. (2010). Reframing risk? Citizen journalism and the transformation of news. Journal of Risk Research, 13(1), 45-58. https://doi.org/10.1080/13669870903136159
- Newman, N., & Fletcher, R. (2017). Bias, bullshit and lies: Audience perspectives on low trust in the media. Digital news project, The Reuters Institute for the Study of Journalism.
- Newman, N., Fletcher, R., Schulz, A., Andi, S., Robertson, C. T., & Nielsen, R. K. (2021). Reuters Institute digital news report 2021 10th edition. The Reuters Institute for the study of Journalism.
- Nisbet, M. C., & Fahy, D. (2015). The need for knowledge-based journalism in politicized science debates. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 658(1), 223-234. https://doi.org/10.1177/0002716214559887
- Noelle-Neumann, E. (1974). The spiral of silence a theory of public opinion. Journal of Communication, 24(2), 43-51. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1974.tb00367.x
- Norris, P. (2012). Political mobilization and social networks. The example of the Arab spring. In N. Kersting (Ed.), Electronic Democracy (pp.55-76). Verlag Barbara Budrich.
- Patterson, T. E. (2013). Informing the news: The need for Knowledge-based journalism. Vintage.
- Roblek, V., Pejić Bach, M., Meško, M., Bertoncelj, A. (2013). The impact of social media to value added in knowledge-based industries. Kybernetes, 42(4), 554-568.
- Schramm, W. (1964). Mass media and national development: The role of information in the developing countries (Vol.65). Stanford University Press.
- Singer, J. B., Hermida, A., Domingo, D., Heinonen, A., Paulussen, S., Quandt, T., & Vujnovic, M. (2011). Participatory Journalism. John Wiley & Sons.

- Stassen, W. (2010). Your news in 140 characters: Exploring the role of social media in journalism. Global Media Journal-African Edition, 4(1), 116-131. https://doi.org/10.5789/4-1-15
- Stroud, N. J. (2010). Polarization and partisan selective exposure. Journal of Communication, 60(3), 556-576. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2010.01497.x
- Undurraga, T. (2018). Knowledge-production in journalism: Translation, mediation and authorship in Brazil. The Sociological Review, 66(1), 58-74. https://doi.org/10.1177/0038026117704832
- Van Witsen, A., & Takahashi, B. (2018). Knowledge-based journalism in science and environmental reporting: Opportunities and obstacles. Environmental Communication, 12(6), 717-730. https://doi.org/10.1080/17524032.2018.1455723
- Vázquez-Herrero, J., Direito-Rebollal, S., Silva-Rodríguez, A., & López-García, X. (2020). Journalistic Metamorphosis: Media Transformation in the Digital Age. Springer.
- Von Krogh, G. (2012). How does social software change knowledge management? Toward a strategic research agenda. The Journal of Strategic Information Systems, 21(2), 154-164. https://doi.org/10.1016/j.jsis.2012.04.003
- Wohn, D. Y., & Bowe, B. J. (2016) Micro agenda setters: The effect of social media on young adults' exposure to and attitude toward news. Social Media + Society, 2(1), 1-12. https://doi.org/10.1177/2056305115626750

Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 8, Issue 11 (2024) • P: 146 - 128
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The Impact of Family Violence on Juvenile Delinquency and the Role of Social Work to Reduce it (A descriptive study applied on the observation and social care home in Taif Governorate)

Researcher/ Hassan Mohammed Balqith Al-Amri*[1], Prof/ Ismail Al-Sayed Khalil Katbakhana[2]

[1]Department of Sociology and Social Work | Faculty of Arts and Humanities | King Abdulaziz University | Kingdom of Saudi Arabia

[2]Faculty of Arts and Humanities | King Abdulaziz University | Kingdom of Saudi Arabia

Received: 30/10/2024

Revised: 07/11/2024

Accepted: 20/11/2024

Published: 30/11/2024

* Corresponding author: h0551313355@gmail.com

Citation: Al-Amri, H. M., & Katbakhana, I. A. (2024). The Impact of Family Violence on Juvenile Delinquency and the Role of Social Work to Reduce it (A descriptive study applied on the observation and social care home in Taif Governorate). *Journal of Humanities & Social Sciences, 8*(11), 128 –146. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R301024

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aimed to identify the forms of domestic violence that juveniles are exposed to, identify the impact of domestic violence on juvenile delinquency, identify the role of social service in facing family violence. To achieve the objectives of the study, the social survey method was used, whereby the researcher selected a sample of (50) juveniles enrolled in the Observation and Social Care House in Taif Governorate, using a simple random sample method, as well as (10) social workers, who were selected by the comprehensive enumeration method. The researcher prepared a questionnaire that was directed to the juveniles, and an interview guide that was directed to social workers. The study resulted in a set of results, the most important of which are: The presence of many forms of domestic violence to which juveniles are exposed, which include: physical violence, verbal violence, and emotional violence. As well as the presence of many negative effects of family violence on delinquency of events, such as: the formation of feelings of fear, distraction, the formation of negative attitudes towards society, the increase in the desire for revenge among children, and the emergence of aggressive behavior in them. As for the most important proposals, they were: educating parents about the need to avoid wrong practices and trends in raising children, training parents to apply correct methods of raising children and dealing with them, and using the best methods to spread awareness among members of society about the seriousness of the phenomenon of domestic violence.

Keywords: Domestic Violence, Juvenile Delinquency, Social Work.

أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث ودور الخدمة الاجتماعية للحد منه (دراسة وصفية مطبقة على دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف)

الباحث/ حسن محمد بلغيث العامري*[1]، الأستاذ الدكتور/ اسماعيل السيد خليل كتبخانه[2]

[1]قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية | كلية الآداب والعلوم الانسانية | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

[2]كلية الآداب والعلوم الانسانية | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث، والتعرف على أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث، والتعرف على دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، حيث قام الباحث باختيار عينة قوامها (50) حدثاً من الأحداث الملتحقين بدار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف، وذلك بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وكذلك (10) أخصائيين اجتماعيين، تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل. وقام الباحث بإعداد استبانة تم توجيهها إلى الأحداث، ودليل مقابلة تم توجيهه إلى الأخصائيين الاجتماعيين. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، وأهمها: وجود العديد من الأشكال للعنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث، والتي تشمل كلاً من: العنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف الانفعالي. وكذلك وجود العديد من الآثار السلبية للعنف الأسري على انحراف الأحداث، مثل: تكوين مشاعر الخوف، وشرود الذهن، وتكوين اتجاهات سلبية تجاه المجتمع، وزيادة الرغبة في الانتقام لدى الأبناء، وظهور السلوك العدواني لديهم. وبالنسبة لأهم مقترحات الدراسة فكانت: توعية الوالدين بضرورة تجنب الممارسات والاتجاهات الخاطئة في تربية الأبناء، وتدريب الوالدين على تطبيق الطرق الصحيحة في تربية الأبناء والتعامل معهم، واستخدام أفضل الطرق لنشر الوعي بين أفراد المجتمع بشأن خطورة ظاهرة العنف الأسري.

الكلمات المفتاحية: العنف الأسري، انحراف الأحداث، الخدمة الاجتماعية.

1- المقدمة

تعتبر ظاهرة العنف الأسري من الظواهر الخطيرة التي تهدد كيان المجتمعات الإنسانية المختلفة، ودخول ظاهرة العنف إلى الأسرة معناه وجود خلل في أداء الأسرة لقيامها بوظائفها وواجباتها، فأصبح العنف الأسري يشكل خطراً على سلامة المجتمع والأسرة لما له من نتائج ومضاعفات سلبية على سلامة الأسرة وتماسكها كنسق اجتماعي، وعلى التنشئة الاجتماعية غير السوية فيها وعلى أفرادها في شتى المجالات الذهنية، والعاطفية، والجسدية والسلوكية، وتعطيل عملية التطور والنمو السليم لأبنائها. (وتد وبدير، 2015، 282)

وتتعدد أشكال العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، والأطفال داخل الأسرة التي تتسم بالعنف هم من أكثر المتضررين من هذه السلوكيات التي يتضمنها العنف الأسري، لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسيات الأطفال وسلوكياتهم مما قد يساعد على تهيئتهم ليصبحوا أفرادا جانحين في المجتمع نظرا لفقدهم الجو الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية ومن ثم ارتفاع معدل الجنوح والانحراف في المجتمع وما يلحق ذلك من تبعات خطيرة. (عطية، 2014، 311).

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

- تسهم الدراسة الحالية في التعرف علي ظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي، من حيث الكشف عن أوجه العنف والإيذاء الموجه ضد الأطفال داخل الأسرة والذي قد يساهم في عرقلة نموهم جسمياً وعقلياً واجتماعياً.

- تسهم الدراسة الحالية في إثراء المكتبة العلمية في تخصص الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة بدراسة حديثة تسلط الضوء على موضوع العنف الأسري وأثره على انحراف الأحداث، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي أجريت في المملكة العربية السعودية – في حدود علم الباحث – وتناولت هذا الموضوع.

2. الأهمية التطبيقية:

- تسهم الدراسة الحالية في الإلمام بماهية ظاهرة العنف الأسري وحجمه في المجتمع السعودي، مما يسهم في وضع البرامج والخطط المناسبة للتعامل مع الأحداث المنحرفين.

- تفيد نتائج الدراسة الحالية العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية الأسرية، بتزويدهم بأهم العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسرى وأثرها على انحراف الأحداث، وكيفية التعامل مع الأسر التي يحدث فيها العنف الأسري، للقضاء على هذه الظاهرة وعدم تكرارها.

مشكلة الدراسة:

تعتبر مشكلة انحراف الأحداث من أهم هذه المشكلات الاجتماعية الأسرية، نظراً لما يترتب عليها من أخطار وآثار سلبية تنعكس على الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام نظرا لخروج هؤلاء المنحرفين عن قوانين وأنظمة وقواعد الضبط الاجتماعي المتعارف عليها في مجتمعاتهم مما ينعكس سلبياً على هذه المجتمعات ويكلفها عبئا اقتصاديا واجتماعياً له آثاره السلبية على أمن المجتمع واقتصاده. (الشرمان، 2014، 1386)

وعلى ضوء ذلك فقد حدد الباحث مشكلة الدراسة على النحو التالي: "ما أثر العنف الأسرى على انحراف الأحداث وما دور الخدمة الاجتماعية للحد منه؟"

أسئلة الدراسة:

1- ما أهم أشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث؟
2- ما أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث؟
3- ما دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري؟
4- ما أهم المقترحات لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث.
2- التعرف على أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث.
3- التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري.
4- التعرف على أهم المقترحات لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري.

مصطلحات الدراسة:

العنف الأسري: يعرف إجرائياً بأنه سلوك عدواني موجه من واحد أو أكثر من أفراد الأسرة تجاه فرد آخر في الأسرة، وهذا السلوك فيه ترجيح لميزان القوة لكفة المعتدي، وفي المقابل وجود آخر ضعيف غير قادر على مواجهة هذا السلوك (العنيف)، ويحدث هذا السلوك نتيجة عوامل عدة على رأسها خلل في العوامل الأسرية لافتقاد أحد أبعاد التفاعل الأسري الصحيح.

انحراف الأحداث: يعرف إجرائياً بأنه: السلوك الذي يقوم به الحدث، ويخرج بشكل ملموس عن المعايير الاجتماعية، ويتعارض مع قيم وأعراف المجتمع.

الدور: يعرف الدور إجرائياً بأنه: مجموعة الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف للأحداث الجانحين ضحايا العنف الأسري من أجل مواجهة هذه الظاهرة والتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عنها.

دور الملاحظة والرعاية الاجتماعية: تعرف دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في الطائف إجرائياً في الدراسة الحالية بأنها: إحدى دور الملاحظة والرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وتتبع هذه الدار لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتعنى بتهذيب وإصلاح ورعاية الأحداث من سن 13 حتى 18 سنة، ممن قدرت عليهم المقادير ارتكابهم جرائم أياً كان نوعها. وتقع هذه الدار في شمال محافظة الطائف.

الدراسات السابقة ذات الصلة :

وفيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة من الأحدث إلى الأقدم زمنيًا:

1. **دراسة عبدالجواد (2020)** بعنوان: العلاقة بين العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وممارستهم للعنف المدرسي في إطار خدمة الفرد السلوكية: هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة الارتباطية بين تعرض الأبناء للعنف الأسري داخل أسرهم وممارستهم للعنف المدرسي، واستخدمت مقياسين أحدهما لقياس العنف الأسري والأخر لقياس العنف المدرسي، على عينة من 185 طالب وطالبة بالمرحلة الإعدادية، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين المتغيرين وإمكانية التنبؤ بالعنف المدرسي من خلال العنف الأسري الموجه للأبناء داخل أسرهم.
2. تناولت **دراسة وتد وبدير (2015)** بعنوان: الانحراف الاجتماعي لطلبة المدارس الثانوية في محافظة بيت لحم وعلاقته بالعنف الأسري: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين علاقة الانحراف الاجتماعي لدى طلبة المدارس الثانوية في محافظة بيت لحم وعلاقته بالعنف الأسري، وكذلك فحص وجود فروق في الانحراف الاجتماعي لدى الأولاد تعزى إلى عدد أفراد الأسرة، وإلى عمل الوالدين. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لهذا النوع من الدراسات، فقد اختيرت عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، من حيث متغير نوع المدرسة (حكومية، خاصة) وتكونت العينة من 1174 طالباً من 16 مدرسة، في محافظة بيت لحم، موزعة ما بين القرى والمدن؛ أي بلغت بنسبة 18.8% من مجتمع البحث. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري، وبين الانحراف لدى الأولاد، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في انحراف الأولاد حسب عدد أفراد الأسرة، وأيضا تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الانحراف لدى الأولاد حسب عمل الوالدين.
3. أما **دراسة أبو غالي وحجازي (2014)** بعنوان: العنف الأسري وعلاقته بقوة الأنا لدى الأحداث الجانحين المودعين بدار الأمل للملاحظة والرعاية الإجتماعية في رام الله: هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين العنف الأسري وقوة الأنا لدى الأحداث الجانحين المودعين بدار الأمل للملاحظة والرعاية الاجتماعية في رام الله، والتعرف على مستوى كل من العنف الأسري وقوة الأنا لديهم، ومعرفة الفروق في مستوى العنف الأسري وقوة الأنا تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، وتكونت عينة الدراسة من (40) حدثاً من الذكور تتراوح أعمارهم ما بين 12- 18 عاماً، وطبقت دراسة الحالة على اثنين من الحالات المتطرفة، وأظهرت النتائج وجودة علاقة ارتباطية عكسية دالة بين العنف الأسري وقوة الأنا، كما بينت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى العنف الأسري، وأن العنف الجسدي أكثر شيوعاً من العنف اللفظي، كما دلت النتائج على وجود فروق دالة في الدرجة الكلية وبعد العنف اللفظي لمقياس العنف الأسري والدرجة الكلية، وبعد الكفاءة لمقياس قوة الأنا تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، لصالح الأسرة كبيرة العدد.
4. و**دراسة الرميح (2013)** بعنوان: العنف الأسري ضد الأطفال: دراسة ميدانية في محافظة عنيزة بمنطقة القصيم: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للأسر التي تمارس العنف تجاه أطفالها، بالإضافة إلى تحديد خصائص الأطفال (الضحايا) الذين تعرضوا لأحد أشكال العنف داخل أسرهم، واستخدم المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (480) تلميذاً من تلاميذ المرحلة الابتدائية تتراوح أعمارهم بين 6-12 سنة في محافظة عنيزة؛ وطبقت الاستبانة التي صُمِّمت لهذا الغرض، وأظهرت نتائج الدراسة أن ممارسة العنف تجاه الأطفال لا يرتبط بمستوى تعليم معين لدى الآباء، وإنما تباينت المستويات التعليمية

بهذا الشأن، وأن ممارسة العنف تجاه الأطفال لا ترتبط بالحالة الانفعالية لدى الطفل، وكذلك تعددت أشكال ممارسة العنف تجاه الأطفال؛ حيث تراوحت بين الضرب الخفيف الذي حقق أعلى الاستجابات إلى الإهمال الشديد والطرد من المنزل، وأوضحت الدراسة أيضاً أن الآباء هم أكثر ممارسة للعنف تجاه الأطفال، كما اتضح أن تباين مظاهر العنف تجاه الأطفال ارتبط بعدد من المتغيرات الأسرية مثل الدخل و عدد أعضاء الأسرة.

2- الإطار النظري للدراسة:

مفهوم العنف الأسري:

يعرف العنف الأسري بأنه محاولة الإكراه، أو القوة أو السيطرة من أحد أفراد الأسرة الأكثر قوة إلى الأقل قوة من شأنه تعريض حياة وسلامة الطرف الأقل قوة وأمنه وصحته الجسدية أو النفسية أو العقلية أو الجنسية أو الاقتصادية للخطر كالقتل أو الاعتداء والتحرش الجنسي أو الإيذاء البدني أو المعنوي أو الإهمال أو الحرمان المعتمد من الحقوق بما فيه الإساءة اللفظية، وينشأ العنف الأسري كنتيجة لحالة من الصراع النفسي بين أفراد الأسرة. (السويلم، 2012، 283)

أشكال العنف الأسري:

- العنف الجسدي: يتضمن هذا النوع من العنف السلوك العنيف الموجه نحو الذات أو الآخرين لإحداث الأذى أو المعاناة للشخص الآخر، ومن أمثلته: الضرب، والركل، وشد الشعر، والرمي أرضاً، والعض، والخنق، واستخدام بعض الآلات الحادة، أو الحرمان من الطعام والشراب، وهذا النوع من العنف يرافقه غالباً نوبات من الغضب الموجه ضد مصدر العدوان والعنف. (أحمد، 2013، 264)

- العنف النفسي: يشمل هذا النوع من العنف الإهمال العاطفي، بمعنى حرمان الطفل من حب الوالدين وحنانهما، إضافة إلى الإزعاج اللفظي له، أو تجنب التحدث إليه لمدة طويلة تعبيراً عن عدم الرضا عنه، أو تعريض الطفل لضغوط كبيرة من خلال تعكير صفوه وتوازنه النفسي أو التقليل من شأن الطفل أمام أخوته أو أقاربه، مما قد ينتج عنه أن يتولد لدى الطفل شعور بالنقص في قيمته وعدم تقديره بما يستحق من قبل الآخرين وهذه المعاملة غالبا ما تنعكس سلباً على الطفل وتسبب رد فعل لديه يتجلى في التأخر الدراسي أو الهرب من المدرسة. (عطية، 2014، 312)

العنف العاطفي: وهو قصور راعي الطفل في توفير بيئة إنمائية تشجيعية سليمة، يتوفر فيها وجود راعٍ أساس يرتبط به الطفل ارتباطاً عاطفياً لضمان نمو مستقر له، ضمن علاقة مسؤولية أو ثقة أو سلطة، ويسمح للطفل بتطوير قدراته الاجتماعية والعاطفية التي تتفق مع قدراته الشخصية ومحيط البيئة التي يعيش فيها، ويؤدي هذا القصور إلي أذى في تطور الطفل الصحي، والجسدي، والعقلي، والعاطفي، والأخلاقي، والاجتماعي. (أحمد، 2013، 264)

العنف اللفظي: قد يُمارَس يومية من خلال استخدام ألفاظ تجرح الطفل وتحط من كرامته في صيغ كلامية بذيئة (الإهانة، الشتم، السب، التحقير) وذلك من أجل الإيذاء وخلق جو من الخوف. (عطية، 2014، 313)

العوامل المؤدية إلى العنف الأسري:

العوامل الذاتية: قد تلعب الذات هنا دوراً في الاتجاه بالإنسان نحو ممارسة العنف بداخل أسرته، وربما تشكلت تلك العوامل والنزعات الذاتية نتاجاً لتربية خاطئة عاشها الفرد في صغره وشاهد من خلالها الكثير من تجارب العنف في بيئته، وربما تكون بسبب الجهل بأسس الحياة الزوجية ومضامين وأهداف التربية السليمة، أو تكون نتاجا لما يعانيه الفرد من اضطرابات نفسية، أو ادمان للخمور والمخدرات، أو ممارسة الأفعال المخلة، أو الاتصاف بسوء الخلق الذي يؤثر على شخصية ونمط الإنسان في أسرته، فينعكس على سلوكياته بداخلها في شكل ممارسات عنيفة مع أفرادها. (الشهراني، 2009، 113)

العوامل النفسية: قد ينبع العنف الأسري من اضطراب في نفسية الشخص الذي يمارسه قولاً أو فعلاً، دون أن يعيروا اهتماماً إلي الظروف والأوضاع المحيطة بالفرد، وعليه فإن موضوع العنف الأسري موضوع نفسي، لا موضوع اجتماعي فقط. (أحمد، 2013، 266)

العوامل الاجتماعية: قد تتمثل أهم الدوافع الاجتماعية للعنف الأسري في نشوء الخلافات الزوجية المتكررة، وتدخل أهل الزوجين في الشئون الأسرية، مما يفسد الأجواء بين الزوج وزوجته ويعكر صفو العلاقة الزوجية بينهما. (الشهراني، 2009، 113)

العوامل الاقتصادية: يؤدي تردي الوضع الاقتصادي الأسري في أغلب الأحيان إلي اتخاذ القسوة والعنف بالمعاملة من جهة الأب لأبنائه وزوجته نتيجة ألمه ومعاناته وكآبته النفسية، كما يؤدى به إلي الشعور بالفراغ والملل واليأس، مما ينعكس سلباً علي الأبناء والزوجات. (أحمد، 2013، 266)

تعاطي الكحوليات والمخدرات: يعد تعاطي الكحوليات والمخدرات من أسباب العنف الأسري وخاصة ضد الأطفال، لأن تعاطي الكحول والمخدر يؤثر على الجهاز العصبي، ويفقد الفرد القدرة على التركيز والسيطرة على تصرفاته. (الجبرين، 2005، 78)

زيادة حجم الأسرة: فكلما زاد حجم الأسرة كلما ضعفت شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، وضعفت رقابة الوالدين للأبناء، وأصبحت هناك صعوبة في عملية التنشئة الاجتماعية لهم، مما قد يتسبب في حدوث بعض المشكلات الأسرية، ومن بينها العنف الأسري. (الجبرين، 2005، 38)

حجم ظاهرة العنف الأسري عالمياً ومحلياً:

تشير بعض الإحصائيات إلى أن ما لا يقل عن ١٦ % من السكان قد واجهو بعضاً من أشكال سوء المعاملة الخطيرة أثناء صغرهم. وكذلك أوضحت دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة أوضحت أن المعدلات السنوية تتراوح من ٤ إلى ١٦ % لسوء المعاملة الجسدية، ومن ١ إلى ١٥ % للإهمال، ومن ١٠ إلى ٢٠ % للعنف المنزلي، والمعدل السنوي للإساءة العاطفية كان تقريبا ١٠ %. كما تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن حوالي ١٢,٨ % من الرجال و ١٦,٧ % من النساء قد تعرض منهم اثنان أو أكثر لأشكال سوء المعاملة الوالدية قبل سن ١٨ سنة. (القحطاني، 2015، 196)

وعلى المستوى المحلي استقبلت مستشفيات الرياض (50) حالة عنف خلال عام 1429هـ أما عام 1427هـ فقد شهد وقوع 48 حالة عنف أسري. كذلك جاء في تقرير لجنة الحماية الاجتماعية أنه تم تسجيل 850 حالة هروب فتيات سعوديات نتيجة للعنف الأسري عام 1429هـ. أما مركز التنمية الأسرية في محافظة الأحساء فقد سجل 567 حالة عنف أسرى عام 1429هـ بينما ورد في إحصائية جمعية حقوق الإنسان في الكتاب السنوي (1427هـ) أن عدد قضايا العنف الأسري بلغت 385 قضية. (صبان وعبدالمجيد والداود، 2012، 133)

وتشير التقارير الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بشأن حالات العنف الأسري في المملكة العربية السعودية في العامين الأخيرين إلى أن عدد البلاغات التي تلقاها مركز مساندة الطفل التابع لبرنامج الأمان الأسري خلال عام (2020) بلغ (3600) حالة، وقد تنوعت هذه الحالات ما بين عنف عاطفي بنسبة 34% وجسدي بنسبة 29% وإهمال بنسبة 26%. وقد زادت هذه النسب في عام 2021 بنسبة (23 %). (https://nshr.org.sa/infocenter/?press)

النظريات المفسرة لظاهرة العنف الأسري:

النظرية الوظيفية: ترى أن العنف يظهر نتيجة لفقدان الارتباط والانتماء للجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه سلوك أعضائها، أو أنه نتيجة لفقدان المعايير ونقص التوجيه والضبط الاجتماعي، وقد يكون سلوك العنف انعكاسا للقيم الاجتماعية للمجتمع الذي يظهر فيه هذا النمط من السلوك. (عطية، 2014، 318).

نظرية الضغط الاجتماعي: قد تحول الوسائل المشروعة التي تقرها الثقافة السائدة دون إمكانية وصول بعض الأفراد إلى حاجاتهم الأساسية لعدم توفر الشروط اللازمة، مما يجعل الأفراد يشعرون بضغوط اجتماعية تحول دون إمكانية تحقيقهم لحاجاتهم، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن الوسائل والطرق غير المشروعة لتلبية تلك الاحتياجات. (اللحام،2010، 200).

نظرية الإحباط - العدوان: تقوم الفرضية الأساسية لهذه النظرية على أن الاحباط هو الباعث الأول للعدوان. وعلى هذا فإن السلوك المتسم بالعنف هو نتاج للإحباط المتكرر الذي يمر به الفرد في حياته. ويتولد العنف الأسري نتيجة لحالة الإحباط التي تتولد لدى الأب نتيجة لعجزه عن الوفاء بمتطلبات حياته الأسرية، وصعوبة تحقيق أهدافه؛ ونتيجة لذلك يعيش حالة من الشعور بالعجز وعدم القدرة على التوافق مع الواقع، فيرى في السلوك العدواني على زوجته وأبناءه وسيلة للتنفيس عن ذلك الإحباط، وهنا يتعلم الأبناء السلوك الانحراف، مما يدفعهم إلى ممارسته مع الأخرين. (القرني، 2005، 27)

أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث:

يعد العنف الأسري من أشد أنواع العنف خطورة على الفرد من الناحيتين النفسية والاجتماعية، حيث يُحدث خللاً في نسق القيم واهتزازا في نمط الشخصية، خاصة عند الأطفال والمراهقين يتبعه إعادة إنتاج العنف، سواء داخل الأسرة أو خارجها. (القرني، 2005، 22)

فالعنف الأسري يشمل العنف الموجه ضد الأطفال من الوالدين أو القائمين على رعايتهم وتتعدد مظاهر هذا العنف حيث يتضمن جميع أشكال المعاملة السيئة، البدنية والعاطفية، والانتهاك الجنسي والإهمال أو الاستغلال التجاري وغيره، والتي تؤذي صحة الطفل أو بقاءه أو تطوره من خلال سياق علاقات المسئولية، فقد يلجأ الوالدان إلى ضرب الطفل بسلك حديدي أو تعليق الطفل من أرجله أو حرقه بالنار ولا يقتصر الأمر على عقاب الطفل بشدة بل ربما تكون أحياناً بإهمال العناية بالطفل سواء بنظافته أو تغذيته أو بصحته. كما يظهر العنف الاجتماعي عند قيام المعتدي بفرض العزلة الاجتماعية على أحد أفراد الأسرة، كمنع الأبناء من زيارة الأقارب والأصدقاء وحرمانهم من استقبالهم، كذلك تقييد حركة الأبناء في حيز مكاني معين يمنعهم من الاختلاط بأبناء الجيران أو الأقارب أو الاتصال بالعالم الخارجي. (راشد، 2010، 581)

وقد تكون الأسرة عاجزة عن إكساب الأبناء معايير المجتمع وقيمه نتيجة لتصدع الأسرة أو نتيجة لوفاة أحد الوالدين أو كلهما أو انفصالهما أو غياب أحدهما لأي سبب من الأسباب، كما أن وجود الوالدين لا يعني بالضرورة نجاح الأسرة كوحدة اجتماعية مستقرة، خاصة في وجود النزاع والشجار الدائم بين الوالدين مما يؤثر على الأمن الاجتماعي للأطفال داخل الأسرة خاصة عندما يعيش أفراد الأسرة تحت

ضغوط اقتصادية واجتماعية قاسية كعدم وجود مصدر مالي كافي للأسرة، أو أن تكون الأسرة معزولة اجتماعيا، أو يكون الأب عاجزا عن العمل، أو يكون أحد الأبوين قد تعرض أو تربى على العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي، وهذا قد يؤدي بأحد الأبوين إلى ممارسة العنف الجسدي أو النفسي داخل الأسرة، وكل هذه المشكلات تعترض طريق الأسرة بحيث تكون الأسرة هي إحدى المصادر الأساسية للعنف مما يدفع أبنائها لممارسة العنف أيضاً، ثم ينتقل الأبناء بعد ذلك إلى المدرسة ليمارسوا السلوك العنيف الذي ألقوه داخل الأسرة مع الأصدقاء في المدرسة وقد يتعلم الأبناء من خلال المدرسة سلوكيات عنيفة جديدة غير تلك السلوكيات التي تعلموها في أسرهم، ويلعب الحي الذي يسكن فيه الشخص دورا هاما في تشكيل و تشجيع السلوكيات المنحرفة كممارسة العنف واحترام الأفراد الذين يتعاملون بالعنف وإعطائهم صفة البطولة مما يشجع الأفراد على استخدام هذه السلوكيات العنيفة لحل المشكلات داخل الحي، كما أن لوسائل الإعلام دوراً هاماً في نشر ثقافة العنف لدى الأجيال حيث تستثير خيالهم وتدفعهم أحيانا لتقمص الشخصيات التي يشاهدونها خاصة ما اتصل منها بالمغامرة والحركة والعنف، وقد تتحول حالات التقليد والمحاكاة إلى ممارسة فعلية لأعمال العنف التي يترتب عليها انسياق المجتمع نحو استخدام العنف في كافة أمور حياته. (الطايفي، 2015، 88)

دورالخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري:

من أساليب الخدمة الاجتماعية المستخدمة لمواجهة العنف الأسري ما يأتي: (عثمان، 2010)

حث الوالدين على حل مشكلاتهم وخلافاتهم الأسرية من خلال أساليب بعيدة عن العنف، وتوعية الوالدين بأهمية إبعاد الأبناء عن النزاعات والخلافات الأسرية.

تنظيم برامج التنمية الاجتماعية لتأهيل الوالدين وتدريبهم على تطبيق الطرق الصحيحة في تربية الأبناء والتعامل معهم، والبعد عن الأساليب التي تعتمد على القسوة في المعاملة.

التوسع في إنشاء المؤسسات المعنية بحقوق الأبناء والدفاع عنها، والتنسيق بين جهود هذه المؤسسات في معالجة القضايا المتعلقة بالعنف الأسري.

توجيه وسائل الإعلام المزيد من الاهتمام بتوعية الآباء والأمهات بخطورة ظاهرة العنف الأسري على تكوين شخصيات أبنائهم، وأهمية التعاون للوقاية منها.

كما يمكن للأخصائي الاجتماعي القيام بالعديد من الأدوار من أجل مواجهة ظاهرة العنف الأسري، ومن أهم هذه الأدوار ما يأتي: (الفقي، 2019، 452)

دور المساعد: حيث يقوم بمساعدة أطراف العنف داخل الأسرة على الإحساس بخطورة المشكلة وتأثيرها السلبي على الكيان الأسري ومستقبل الأسرة، والمساعدة في إكساب المهارات اللازمة لتنمية العلاقات الإيجابية القائمة على التقدير والمعاملة الحسنة بين أعضاء الأسرة.

دور المعالج: لمشكلات أعضاء النسق الأسري ذات العلاقة بأشكال العنف داخل الأسرة سواء كانت مرتبطة بقصور في أداء أدوار أو قصور في إشباع حاجات.

دور المناقش: من خلال إتاحة الفرصة لكل عضو من أطراف العنف الأسري للتعبير عن معتقداته وأفكاره ومشاعره، ومناقشتها بصورة تحدد مسئولية كل طرف في إحداث النزاع أو العنف، ومن ثم دوره في علاجها.

دور المعلم: عن طريق إكساب أعضاء النسق الأسري الذي يعاني من مشكلة العنف الأسري، مهارات وطرق ووسائل الاتصال والتفاعل السليمة، وتعليمهم نماذج سلوكية إيجابية، وطرق حل المشكلات بطريقة بعيدة عن إثارة العنف المتبادل.

دور المغير: للقيم والاتجاهات والعادات السلبية الموجهة لسلوك العنف باستخدام تكنيكات متنوعة مثل تكنيكي تصحيح الأفكار، وإعادة البناء المعرفي.

دور المنمي: للقيم والعادات الإيجابية المدعمة للتفاعل والاتصال والعلاقات السليمة، مثل: التقدير والاحترام المتبادل، والرحمة بالآخر، وحرية التعبير وغيرها.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضًا لمنهجيتها، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة المستخدمة لجمع البيانات، وأسلوب وإجراءات تطبيقها على أفراد عينة الدراسة وأدواتها، ووصفًا لمتغيرات الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية لتحليل البيانات.

منهجية الدراسة

تنتمي الدراسة الحالية إلى نمط الدراسات الوصفية؛ حيث تهدف إلى وصف الواقع، من خلال التعرف على كل من أشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث، وأثر العنف الأسري على انحراف الأحداث، ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري، وأهم المقترحات لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري.

واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي لكونه المنهج المناسب لهذه الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة؛ وتحليلها وتفسيرها واكتشاف العلاقات، وصولاً إلى الاستنتاجات التي تثري موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يشتمل مجتمع الدراسة الحالية على جميع الأحداث من نزلاء دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف، وأيضاً جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هذه الدار، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة من الأحداث نزلاء الدار وعددهم (50) حدثاً، وطُبقت استبانة عليهم، بالإضافة إلى البعض من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الدار، وعددهم (10) أخصائيين اجتماعيين.

أداة الدراسة:

تمثلت أدوات الدراسة الحالية في استبانة أُعدت وطُبقت على عينة من الأحداث نزلاء دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف، ودليل مقابلة طبقت على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هذه الدار، وفيما يلي مكونات كل أداة:

1. الاستبانة الخاصة بالأحداث نزلاء دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف:

- الجزء الأول: يشمل البيانات الأولية للأحداث نزلاء الدار: الاسم (اختياري)، والعمر، وعدد أفراد الأسرة، والحالة التعليمية للأب، والحالة التعليمية للأم، وعدد سنوات الإقامة بدار الملاحظة.
- الجزء الثاني: يتعلق بأشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث، وتكون من (15) عبارة.
- الجزء الثالث: يتعلق بأثر العنف الأسري على انحراف الأحداث، وتكون من (24) عبارة.

وقد تم تحديد الاستجابة على عبارات الاستبانة الخاصة بالأحداث وفقاً لمقياس ثلاثي (موافق – موافق إلى حد ما – غير موافق)، ويقابل التقديرات (مرتفعة – متوسطة – منخفضة) بدرجات (3 – 2 – 1) على الترتيب، وللحكم على درجة موافقة أفراد عينة الدراسة من الأحداث على كل عبارة من عبارات الاستبانة الخاصة بهم تم تحديد مدى الدرجات من خلال حساب الفرق بين أكبر درجة (3) وأقل درجة (1)، فكان الناتج (3-1=2)، ثم بقسمة الناتج على (3) مستويات فكان الناتج (0.67)، وهي قيمة طول الفئة، وعليه تم تفسير النتائج وتحديد درجة الموافقة وفق الجدول التالي:

جدول (1): معيار الحكم على استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث عند إجابتهم على عبارات الاستبانة الخاصة بهم

بدائل الإجابة	الأوزان	المدى
موافق	3	من 2.34 إلى 3
موافق إلى حد ما	2	من 1.67 إلى 2.33
غير موافق	1	من 1 إلى 1.66

وفيما يلي يتم تناول كيف تم التحقق من صدق وثبات هذه الاستبانة:

أ) صدق الاستبانة الخاصة بالأحداث: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة الخاصة بالأحداث من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (15) فرداً من الأحداث نزلاء دار الملاحظة، وحُسبت قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل عبارة من عبارات الاستبانة وبين الدرجة الكلية للاستبانة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2): معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة الخاصة بالأحداث والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للاستبانة	مستوى الدلالة
أشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث	0.81	0.01
أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث	0.86	0.01

يتضح من الجدول (2) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.81) و (0.86) على التوالي، وكانت قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، مما يشير إلى اتصاف الاستبانة بدرجة مناسبة من صدق الاتساق الداخلي. ويعد ذلك مؤشراً على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق.

ب) ثبات الاستبانة الخاصة بالأحداث: تم التحقق من ثبات الاستبانة الخاصة بالأحداث من خلال تطبيقها على استطلاعية قوامها (15) فرداً من الأحداث نزلاء دار الملاحظة، وحُسبت قيم معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3): معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة الخاصة بالأحداث والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الثبات
أشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث	0.83
أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث	0.89
الدرجة الكلية للاستبانة	0.92

يتضح من الجدول (3) أن قيمة معامل الثبات بلغت (0.83) و(0.89) و(0.92)، مما يشير إلى اتصاف الاستبانة بدرجة مناسبة من الثبات، ويعد ذلك مؤشراً على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق.

2. دليل المقابلة الخاص بالأخصائيين الاجتماعين أفراد عينة الدراسة:

- الجزء الأول: شمل البيانات الأولية للأخصائيين الاجتماعين: الاسم (اختياري)، السن، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة في مجال العمل في دار الملاحظة الاجتماعية، عدد البرامج التدريبية الحاصل عليها في مجال التخصص، متوسط الدخل الشهري.
- الجزء الثاني: عدد من الأسئلة المفتوحة عن دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري.
- الجزء الثاني: عدد من الأسئلة المفتوحة عن أهم المقترحات لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري.

وبعد تطبيق دليل المقابلة تم تحليل نتائج تطبيق دليل المقابلة تحليلاً كيفياً.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: طُبقت الدراسة في دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف.

المجال الزماني: طُبقت الحالية في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 1441/ 1442 هـ.

المجال البشري: جميع الأحداث من نزلاء دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف، وجميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هذه الدار، وقد اشتملت عينة الدراسة على (50) فرداً من الأحداث نزلاء هذه الدار، بالإضافة إلى (10) أخصائيين اجتماعيين من العاملين في هذه الدار، تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

استخدمت الأساليب التالية في تحليل البيانات: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

وصف عينة الدراسة من الأحداث:

1- وصف البيانات الأولية للمبحوثين:

توضح الجداول التالية وصف عينة الدراسة من الأحداث حسب البيانات الأولية:

جدول (4): وصف عينة الدراسة من الأحداث حسب العمر

م	العمر	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 12 سنة	13	% 26
2	من 12 لأقل من 15 سنة	20	% 40
3	من 15 لأقل من 18 سنة	17	% 34
	المجموع	50	% 100

تبين من الجدول (4) تنوع الفئات العمرية لعينة الدراسة من الأحداث، وأن أكبر نسبة (40 %) لمن أعمارهم من 12 لأقل من 15 سنة، وأصغر نسبة (26 %) لمن أعمارهم أقل من 12 سنة.

جدول (5): وصف عينة الدراسة من الأحداث حسب عدد أفراد الأسرة

م	عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 4 أفراد	6	% 12
2	من 4 لأقل من 6 أفراد	9	% 18
3	من 6 لأقل من 8 أفراد	22	% 44
4	8 أفراد فأكثر	13	% 26
	المجموع	50	% 100

تبين من الجدول (5) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الأحداث ينتمون إلى أسر كبيرة العدد نسبياً، حيث إنه كلما زاد عدد الأبناء كلما كانت مهمة الوالدين في تنشئتهم ومتابعة سلوكياتهم أكثر صعوبة، فقد كانت أكبر نسبة (44 %) لمن عدد أفراد أسرهم من 6 لأقل من 8 أفراد.

جدول (6): وصف عينة الدراسة من الأحداث حسب الحالة التعليمية للأب

م	الحالة التعليمية للأب	التكرار	النسبة المئوية
1	أمي	11	% 22
2	حاصل على الشهادة الابتدائية	15	% 30
3	حاصل على الشهادة المتوسطة	12	% 24
4	حاصل على الشهادة الثانوية	9	% 18
5	حاصل على مؤهل جامعي فأعلى	3	% 6
	المجموع	50	% 100

يتبين من الجدول (6) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الأحداث ينتمون إلى أسر ذات مستويات تعليمية منخفضة للأب، وأن أكبر نسبة (30%) لمن الحالة التعليمية للأب (حاصل على الشهادة الابتدائية)، وأقل نسبة (6%) لمن الحالة التعليمية للأب (حاصل على مؤهل جامعي فأعلى).

جدول (7): وصف عينة الدراسة من الأحداث حسب الحالة التعليمية للأم

م	الحالة التعليمية للأم	التكرار	النسبة المئوية
1	أمية	19	%38
2	حاصلة على الشهادة الابتدائية	22	%44
3	حاصلة على الشهادة المتوسطة	5	%10
4	حاصلة على الشهادة الثانوية	3	%6
5	حاصلة على مؤهل جامعي فأعلى	1	%2
	المجموع	50	% 100

يتبين من الجدول (7) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الأحداث ينتمون إلى أسر ذات مستويات تعليمية منخفضة للأم، وأن أكبر نسبة (44%) لمن الحالة التعليمية للأم (حاصلة على الشهادة الابتدائية)، وأقل نسبة (2%) لمن الحالة التعليمية للأم (حاصلة على مؤهل جامعي فأعلى).

جدول (8): وصف عينة الدراسة من الأحداث حسب عدد سنوات الإقامة بدار الملاحظة

م	عدد سنوات الإقامة بدار الملاحظة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من سنة	15	% 30
2	من سنة لأقل من سنتين	21	% 42
3	من سنتين لأقل من 3 سنوات	9	% 18
4	3 سنوات فأكثر	5	% 10
	المجموع	50	% 100

تبين من الجدول (8) غالبية أفراد عينة الدراسة من الأحداث مدة إقامتهم بدار الملاحظة أقل من سنتين (42 %) وأقل نسبة (10 %) لمن مدة إقامتهم بدار الملاحظة 3 سنوات فأكثر.

2- وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين:

توضح الجداول التالية وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب البيانات الأولية:

جدول (9): وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب العمر

م	العمر	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 30 سنة	3	% 30
2	من 30 لأقل من 40 سنة	6	% 60
3	40 سنة فأكثر	1	% 10
	المجموع	10	% 100

يتبين من الجدول (9) تنوع الفئات العمرية لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين، وأن أكبر نسبة (60 %) لمن أعمارهم من 30 لأقل من 40 سنة، وأقل نسبة (10 %) لمن أعمارهم40 سنة فأكثر.

جدول (10): وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب الحالة الاجتماعية

م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
1	أعزب	2	% 20
2	متزوج	8	% 80
	المجموع	10	% 100

يتبين من الجدول (10) الذي يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب الحالة الاجتماعية أن أكبر نسبة (80 %) لمن حالتهم الاجتماعية متزوج، ويليها نسبة (20 %) لمن حالتهم الاجتماعية أعزب.

جدول (11): وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
1	بكالوريوس	7	% 70
2	دبلوم دراسات عليا	2	% 20
3	ماجستير	1	% 10
	المجموع	10	% 100

يتبين من الجدول (11) الذي يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب المؤهل العلمي أن أكبر نسبة (70 %) لمن مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وأقل نسبة (10 %) لمن مؤهلهم العلمي ماجستير.

جدول (12): وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب التخصص

م	التخصص	التكرار	النسبة المئوية
1	خدمة اجتماعية	7	% 70
2	علم اجتماع	3	% 30
	المجموع	10	% 100

يتبين من الجدول (12) الذي يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب التخصص أن أكبر نسبة (70 %) لمن تخصصهم خدمة اجتماعية، ويليها نسبة (30 %) لمن تخصصهم علم اجتماع.

جدول (13): وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال العمل في دار الملاحظة الاجتماعية

م	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل في دار الملاحظة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من سنة	1	% 10
2	من سنة لأقل من سنتين	3	% 30
3	من سنتين لأقل من 5 سنوات	4	% 40
4	5 سنوات فأكثر	2	% 20
	المجموع	10	% 100

يتبين من الجدول (13) الذي يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال العمل في دار الملاحظة الاجتماعية أن أكبر نسبة (40 %) لمن عدد سنوات الخبرة لديهم من سنتين لأقل من 5 سنوات، وأقل نسبة (10 %) لمن عدد سنوات الخبرة لديهم أقل من سنة.

جدول (14): وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب عدد البرامج التدريبية الحاصل عليها في مجال التخصص

م	عدد البرامج التدريبية الحاصل عليها في مجال التخصص	التكرار	النسبة المئوية
1	من دورة واحدة لأقل من 3 دورات	3	% 30
2	من 3 دورات لأقل من 5 دورات	5	% 50
3	5 دورات فأكثر	2	% 20
	المجموع	10	% 100

يتبين من الجدول (14) الذي يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب عدد البرامج التدريبية الحاصل عليها في مجال التخصص أن أكبر نسبة (50 %) لمن حصلوا على عدد من البرامج التدريبية من 3 دورات لأقل من 5 دورات، وأقل نسبة (20 %) لمن حصلوا على عدد من البرامج التدريبية 5 دورات فأكثر.

جدول (15): وصف عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب متوسط الدخل الشهري

م	متوسط الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
1	**متوسط**	**8**	**% 80**
2	**مرتفع**	**2**	**% 20**
	المجموع	**10**	**% 100**

يتبين من الجدول (15) الذي يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين حسب متوسط الدخل الشهري أن أكبر نسبة (80 %) لمن متوسط الدخل الشهري لهم متوسط، ويليها نسبة (20 %) لمن متوسط الدخل الشهري لهم مرتفع.

الإجابة على أسئلة الدراسة:

1- نتائج الإجابة عن التساؤل الأول:

ينص التساؤل الأول للدراسة على: ما أهم أشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث؟، وللإجابة عن هذا التساؤل تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على العبارات الخاصة بأشكال العنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث. وكانت النتائج كما يلي:

جدول (16): يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على العبارات الخاصة بالعنف الجسدي

	العبارات	النسب المئوية للموافقة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		مو افق	إلى حد ما	غير مو افق	المجموع				
1	**تعرضت للاعتداء الجسدي داخل أسرتي.**	%56	%36	%8	%100	2.48	0.65	مرتفعة	8
2	**تعرضت للضرب بقسوة داخل أسرتي.**	%80	%12	%8	%100	2.72	0.61	مرتفعة	3
3	**عندما كنت أرتكب سلوك خطأ كان يتم عقابي عن طريق الضرب المبرح.**	%34	%56	%10	%100	2.24	0.62	متوسطة	9
4	**تعرضت للعقاب المفرط بسبب أخطاء بسيطة داخل أسرتي.**	%74	%18	%8	%100	2.66	0.63	مرتفعة	5
5	**تعرضت لبعض الإصابات الجسدية نتيجة الاعتداء علي داخل أسرتي.**	%74	%22	%4	%100	2.70	0.54	مرتفعة	4
6	**تعرضت للحرمان من الطعام والشراب داخل أسرتي.**	%72	%20	%8	%100	2.64	0.63	مرتفعة	6
7	**تعرضت للعنف الجسدي داخل أسرتي بدون سبب واضح.**	%56	%42	%2	%100	2.54	0.54	مرتفعة	7

8	عندما كنت صغيراً كان يتم معاملتي بقسوة شديدة.	%82	%14	%4	%100	2.78	0.51	مرتفعة	2
9	تم إجباري على القيام بأعمال منزلية شاقة كنوع من العقاب داخل أسرتي.	%86	%12	%2	%100	2.84	0.42	مرتفعة	1
	المتوسط الحسابي العام للعنف الجسدي					2.62	0.21	مرتفعة	

يشير الجدول (16) إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث بشأن العبارات الخاصة بالعنف الجسدي جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.62) بانحراف معياري (0.21)، وهو متوسط حسابي عام يقع في مدى الموافقة المرتفعة، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (2.24-2.84) وهي قيم تقع في المدى ما بين الموافقة المتوسطة إلى الموافقة المرتفعة.

جدول (17): يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على العبارات الخاصة بالعنف اللفظي

	العبارات	النسب المئوية للموافقة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		مو افق	إلى حد ما	غير مو افق	المجموع				
10	تعرضت للسب داخل أسرتي.	%62	%30	%8	%100	2.54	0.65	مرتفعة	4
11	تعرضت لبعض الألفاظ الجارحة داخل أسرتي.	%64	%26	%10	%100	2.54	0.68	مرتفعة	5
12	كان يتم وصفي بألفاظ غير مناسبة داخل أسرتي.	%44	%46	%10	%100	2.34	0.66	مرتفعة	6
13	لم أتلقى المعاملة اللائقة داخل أسرتي.	%62	%34	%4	%100	2.58	0.57	مرتفعة	3
14	كان يطلق على ألقاب غير لائقة داخل أسرتي.	%74	%20	%6	%100	2.68	0.59	مرتفعة	1
15	تعرضت للسخرية والاستهزاء داخل أسرتي.	%72	%22	%6	%100	2.66	0.59	مرتفعة	2
	المتوسط الحسابي العام للعنف اللفظي					2.56	0.29	مرتفعة	

يشير الجدول (17) إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث بشأن العبارات الخاصة بالعنف اللفظي جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.56) بانحراف معياري (0.29)، وهو متوسط حسابي عام يقع في مدى الموافقة المرتفعة، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (2.34-2.68) وهي قيم تقع في المدى ما بين الموافقة المتوسطة إلى الموافقة المرتفعة، وقد حصلت جميع العبارات على درجة موافقة مرتفعة.

جدول (18): يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على العبارات الخاصة بالعنف الانفعالي

	العبارات	النسب المئوية للمو افقة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المو افقة	الترتيب
		مو افق	إلى حد ما	غير مو افق	المجموع				
16	أشعر بأنني شخص غير مرغوب فيه داخل أسرتي.	%56	%40	%4	%100	2.52	0.58	مرتفعة	4
17	لم أتلقى النصح والإرشاد الكافي داخل أسرتي.	%36	%46	%18	%100	2.18	0.72	متوسطة	7
18	أفتقر إلى الشعور بالأمن والطمأنينة داخل أسرتي.	%68	%30	%2	%100	2.66	0.52	مرتفعة	1
19	تعرضت للشعور بالتحقير داخل أسرتي.	%58	%36	%6	%100	2.52	0.61	مرتفعة	5
20	شعرت بأن ما تعرضت له من عنف داخل أسرتي كان يمثل انتقاماً شخصياً.	%44	%40	%16	%100	2.28	0.73	متوسطة	6
21	تعرضت للإهمال وعدم تلبية احتياجاتي الضرورية داخل أسرتي.	%64	%30	%6	%100	2.58	0.61	مرتفعة	3
22	لم يكن يتم السماح لي باللعب مع الأطفال ممن هم في مثل سني.	%68	%24	%8	%100	2.60	0.64	مرتفعة	2
23	تعرضت للطرد من المنزل بسبب أخطاء بسيطة.	%48	%22	%30	%100	2.18	0.87	متوسطة	8
	المتوسط الحسابي العام للعنف الانفعالي					2.44	0.29	مرتفعة	

يشير الجدول (18) إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث بشأن العبارات الخاصة بالعنف الانفعالي جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.44) بانحراف معياري (0.29)، وهو متوسط حسابي عام يقع في مدى الموافقة المرتفعة، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (2.18-2.66) وهي قيم تقع في المدى ما بين الموافقة المتوسطة إلى الموافقة المرتفعة.

2- نتائج الإجابة عن التساؤل الثاني:

ينص التساؤل الثاني للدراسة على: ما أثر العنف الأسري على انحراف الأحداث؟، وللإجابة عن هذا التساؤل تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على العبارات الخاصة بأثر العنف الأسري على انحراف الأحداث. وكانت النتائج كما يلي:

جدول (19): يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على العبارات الخاصة بأثر العنف الأسري على انحراف الأحداث

	العبارات	النسب المئوية للمو افقة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المو افقة	الترتيب
		مو افق	إلى حد ما	غير مو افق	المجموع				
24	يؤدي العنف الأسري إلى فشل الأسرة في القيام بوظائفها تجاه الأبناء.	%78	%14	%8	%100	2.70	0.61	مرتفعة	3
25	يؤدي العنف الأسري إلى زيادة الشعور بالنقص والدونية لدى الأبناء.	%52	%34	%14	%100	2.38	0.73	مرتفعة	12
26	يؤدي العنف الأسري إلى الغياب المتكررعن الدراسة.	%68	%32	%0	%100	2.68	0.47	مرتفعة	4
27	يؤدي تعرض الأبناء للعنف الأسري إلى ظهورأنماط سلوكية غيرمرغوبة لديهم.	%42	%42	%16	%100	2.26	0.72	متوسطة	13
28	أدى تعرضي للعنف الأسري إلى تكوين اتجاهات سلبية عندي تجاه المجتمع.	%76	%12	%12	%100	2.64	0.69	مرتفعة	5
29	أثر تعرضي للعنف الأسري سلبياً على تفاعلاتي مع الآخرين.	%52	%36	%12	%100	2.40	0.70	مرتفعة	11
30	أدى تعرضي للعنف الأسري إلى تكوين مشاعرالخوف لدي.	%80	%12	%8	%100	2.72	0.61	مرتفعة	2
31	أدى تعرضي للعنف الأسري إلى توقفي عن الانتظام في التعليم.	%64	%26	%10	%100	2.54	0.68	مرتفعة	8
32	يؤدي العنف الأسري إلى شرود الذهن وعدم القدرة على التركيز.	%78	%18	%4	%100	2.74	0.53	مرتفعة	1
33	يؤدي العنف الأسري إلى الانطواء وعدم القدرة على تكوين العلاقات الاجتماعية.	%48	%16	%36	%100	2.12	0.92	متوسطة	15
34	يؤدي العنف الأسري إلى اضطراب شخصية الطفل ويجعله عرضة للانحراف.	%62	%20	%18	%100	2.44	0.79	مرتفعة	10
35	يؤدي العنف الأسري إلى ظهور السلوك العدو اني لدى الأبناء.	%64	%30	%6	%100	2.58	0.61	مرتفعة	7
36	يدفع العنف الأسري الأبناء إلى ممارسة أعمال خارجة عن القانون.	%44	%20	%36	%100	2.08	0.90	متوسطة	16
37	يولد التعرض للعنف الأسري الرغبة في الانتقام لدى الأبناء.	%76	%12	%12	%100	2.64	0.69	مرتفعة	5 مكرر

38	يدفع العنف الأسري بالأبناء إلى الإدمان.	%42	%34	%24	%100	2.18	0.80	متوسطة	14
39	يؤدي العنف الأسري إلى سعي الأبناء للحصول على المال بأي طريقة.	%52	%40	%8	%100	2.44	0.64	مرتفعة	9
	المتوسط الحسابي العام لأثر العنف الأسري على انحراف الأحداث					2.47	0.29	مرتفعة	

يشير الجدول (19) إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث بشأن العبارات الخاصة بأثر العنف الأسري على انحراف الأحداث جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.47) بانحراف معياري (0.29)، وهو متوسط حسابي عام يقع في مدى الموافقة المرتفعة، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (2.08-2.74) وهي قيم تقع في المدى ما بين الموافقة المتوسطة إلى الموافقة المرتفعة.

3- نتائج الإجابة عن التساؤل الثالث:

ينص التساؤل الثالث للدراسة على: ما دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري؟، وللإجابة عن هذا التساؤل تم إجراء تحليل كيفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على الأسئلة الخاصة بدور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري في دليل المقابلة. وكانت النتائج كما يلي:

- **دور الأخصائي الاجتماعي في استقبال الحدث داخل دار الملاحظة:** استقبال الحدث داخل دار الملاحظة وطمئنته وإبلاغ ولي أمره، وتعريف الحدث بما تقدمه الدار من خدمات، وإفهامه ما له من حقوق وما عليه من واجبات داخل الدار، والعمل على دمجه مع المؤسسة المودع بها، ودراسة حالته، ووضع خطة علاجية له.

- **أهداف التدخل المهني مع الأحداث ضحايا العنف الأسري داخل دار الملاحظة:** توفير الحماية اللازمة للحدث وتعديل سلوكه، والتخفيف من آثار العنف الأسري عليه، وتقديم المعونة النفسية والاجتماعية له، وزرع الثقة في نفسه، وإخباره في حال تعرض للعنف بطريقة التواصل مع المؤسسات المعنية بحمايته، ودمجه مع المؤسسة المودع بها ودراسة حالته ووضع خطة علاجية له.

- **أهم الأدوات المهنية التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي في جمع البيانات عن الحدث داخل دار الملاحظة:** الاستبانة، واستمارات خاصة بجمع البيانات، والمقابلة مع الحدث وأسرته، وكذلك أخذ آراء المراقب، ودراسة الحالة والإحالة لجهة الاختصاص.

دور الأخصائي الاجتماعي في تعليم الحدث داخل دار الملاحظة بعض النماذج السلوكية الإيجابية: توجيه الحدث داخل دار ومحاولة تعليمه الصح والخطأ، ومساعدة الحدث على المحافظة على الصلوات في وقتها، وتدعيم السلوكيات الإيجابيه لديه، وتوجيهه لتبني أفكار إيجابية، وتقويم سلوكيات الحدث، وجعل العلاقة بين الحدث والمؤسسة بشكل أمثل، ومتابعة الحدث مع المدرسة بشكل مستمر.

كيف يمكن للأخصائي الاجتماعي تنمية القيم والعادات الإيجابية لدى الحدث داخل دار الملاحظة: يمكنه ذلك من خلال التحفيز والتوجيه البناء، وإشراك الحدث في البرامج والأنشطة، ودمجه في حلقات تحفيظ القرآن الكريم، وكذلك مشاركته في الأنشطة الترفيهية.

- **دور الأخصائي الاجتماعي في تدعيم العلاقة بين الحدث وأسرته:** تقريب وجهات النظر بين الحدث وأسرته، وإشعار الأسرة بضرورة باحتواء الحدث، والإشادة بقدرتهم على احتواء بعضهم بالحب والاحترام، وإعطائهم معلومات بخطورة ممارسة العنف على الحدث، وتمكين الحدث من الاتصال بشكل دوري مع أفراد أسرته وفي الأوقات المناسبة، وحث أفراد الأسرة على زيارة الحدث في أوقاتها الرسمية، وعمل زيارات باستمرار واتصال مع ذوي الحدث.

أهم الأساليب التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي لتعديل سلوك الحدث داخل دار الملاحظة: التعليم المستمر والنصح الدائم، وطريق إفهام الحدث بأن أفعاله تخالف العادات أو القيم أو الدين وعقوبة أفعاله، والتشجيع للسلوك الإيجابي، ونبذ السلوك السلبي وغرس القيم الإسلامية لديهم، بالإضافة إلى كل ما يراه الأخصائي الاجتماعي يتناسب مع ميول الأحداث يستخدمه لتعديل السلوك.

أهم أدوار الأخصائي الاجتماعي في الرعاية للاحقة للأحداث: متابعة الحدث بعد الخروج من دار الملاحظة، والتواصل مع أسرة الحدث باستمرار، والتأكد من تعديل سلوكه داخل الأسرة.

4- نتائج الإجابة عن التساؤل الرابع:

ينص التساؤل الرابع للدراسة على: ما أهم المقترحات لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري؟، وللإجابة عن هذا التساؤل تم إجراء تحليل كيفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين على الأسئلة الخاصة بأهم المقترحات لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري في دليل المقابلة. وكانت النتائج كما يلي:

- توعية الوالدين بضرورة تجنب الممارسات والاتجاهات الخاطئة في تربية الأبناء: تمثلت أهم المقترحات الخاصة بذلك في: الدعم العلمي، وتوعية الأسر بخطورة العنف على الحدث من الناحية النفسية، وتوعيتهم الأضرار التي تنتج عن العنف، وإفهامهم بالتعامل مع مشكلات الحدث بعيداً عن العنف، بالإضافة إلى استخدام المطبوعات، وإرسال كتب لهم لتنمية مهاراتهم التربوية، وكذلك حثهم على التمسك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وسنة نبينا محمد صل الله عليه وسلم.

- تدريب الوالدين على تطبيق الطرق الصحيحة في تربية الأبناء والتعامل معهم: تمثلت أهم المقترحات الخاصة بذلك في: التوجية الصحيح ، وتوجيه أفراد الأسرة نحو أساليب مختلفة لاحتواء المواقف والمشكلات والتقليل من الخلافات، وحثهم على حضور الدورات وإرسال مقاطع مفيدة لهم على حسب فهم الوالدين ومستواهم التعليمي.

أفضل الطرق لنشر الوعي بين أفراد المجتمع بشأن خطورة ظاهرة العنف الأسري: تمثلت أهم المقترحات الخاصة بذلك في: التحذير مما يترتب من العنف من آثار سلبية، مع التوجيه للأساليب الصحيحة للتعامع مع الأبناء، والتعريف بأضرار ومخاطر العنف الاسري وآثاره السلبيه عن طريق البروشرات والمطبوعات ووسائل التواصل الاجتماعي، وتوظيف منصات التواصل الاجتماعي في التواصل مع أسر الأحداث، وتكثيف دورات عن بعد للإرشاد الأسري لأفراد المجتمع وتوعيتهم.

دور التشريعات في مواجهة ظاهرة العنف الأسري: تمثلت أهم المقترحات الخاصة بذلك في: التوعية بالأسس التي تقوم عليها التربية، والتوعية بأن الشرع حفظ لكل شخص حقه.

توعية الأسر بأساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة ومواجهة السلوكيات غير المرغوبة من الأبناء بدون عنف: تمثلت أهم المقترحات الخاصة بذلك في: التوجيه والإرشاد، وتدعيم الروابط الأسرية للتواصل الإيجابي بين الأسرة لوضع حلول إيجابية لمواجهة مشكلاتهم عن طريق دورات ومحاضرات بالمشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع الواعي.

توظيف وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة العنف الأسري: تمثلت أهم المقترحات الخاصة بذلك في: إرسال الرسائل، وتوظيفها بالشكل الصحيح دون تشويه صورة المجتمع، وتكثيف الجهود الاعلامية حول هذا الموضوع وتوعية المجتمع بذلك.

تغيير النظرة السلبية لدى أفراد المجتمع تجاه الأحداث المنحرفين ضحايا العنف الأسري: تمثلت أهم المقترحات الخاصة بذلك في: التوجيه والإعلام والرسائل الهادفة، واستخدام الإيحاء النفسي بأنهم ضحايا عنف، وأن السلوك الظاهر نتيجة العنف الأسري.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج التساؤل الأول وجود العديد من الأشكال للعنف الأسري التي يتعرض لها الأحداث، والتي تشمل كلاً من: العنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف الانفعالي، ومن أمثلة مظاهر العنف الجسدي وفقاً لاستجابات عينة الدراسة: تم إجباري على القيام بأعمال منزلية شاقة كنوع من العقاب داخل أسرتي، تعرضت لبعض الإصابات الجسدية نتيجة الاعتداء علي داخل أسرتي، عندما كنت أرتكب سلوك خطأ كان يتم عقابي عن طريق الضرب المبرح، ومن أمثلة مظاهر العنف اللفظي وفقاً لاستجابات عينة الدراسة: كان يطلق على ألقاب غير لائقة داخل أسرتي، تعرضت للسب داخل أسرتي، تعرضت لبعض الألفاظ الجارحة داخل أسرتي، ومن أمثلة مظاهر العنف الانفعالي وفقاً لاستجابات عينة الدراسة: أفتقر إلى الشعور بالأمن والطمأنينة داخل أسرتي، تعرضت للإهمال وعدم تلبية احتياجاتي الضرورية داخل أسرتي، تعرضت للشعور بالتحقير داخل أسرتي، تعرضت للطرد من المنزل بسبب أخطاء بسيطة.

ويمكن تفسير نتائج التساؤل الأول في ضوء أن أشكال العنف الأسري تتعدد بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، وبما أن الأطفال داخل الأسرة التي تتسم بالعنف هم من أكثر المتضررين من هذه السلوكيات التي يتضمنها العنف الأسري، لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسيات الأطفال وسلوكياتهم الأمر الذي قد يساعد على تهيئتهم ليصبحوا أفراداً جانحين في المجتمع نظراً لفقدهم الجو الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية ومن ثم ارتفاع معدل الجنوح والانحراف في المجتمع وما يلحق ذلك من تبعات خطيرة.

وأظهرت نتائج التساؤل الثاني وجود العديد من الآثار السلبية للعنف الأسري على انحراف الأحداث، وقد دلت استجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث على أنهم موافقون بدرجة مرتفعة على تعرضهم لهذه الآثار، ومن أمثلة استجابات عينة الدراسة ما يلي: يؤدي العنف الأسري إلى شرود الذهن وعدم القدرة على التركيز، أدى تعرضي للعنف الأسري إلى تكوين مشاعر الخوف لدي، يؤدي العنف الأسري إلى الغياب المتكرر عن الدراسة، أدى تعرضي للعنف الأسري إلى تكوين اتجاهات سلبية عندي تجاه المجتمع، يدفع العنف الأسري بالأبناء إلى الإدمان، يدفع العنف الأسري الأبناء إلى ممارسة أعمال خارجة عن القانون.

ويمكن تفسير نتائج التساؤل الثاني في ضوء أن العنف الأسري يشكل خطراً على سلامة المجتمع والأسرة لما له من نتائج ومضاعفات سلبية على سلامة الأسرة وتماسكها كنسق اجتماعي، وعلى التنشئة الاجتماعية غير السوية فيها وعلى أفرادها في شتى المجالات الذهنية، والعاطفية، والجسدية والسلوكية، وتعطيل عملية التطور والنمو السليم لأبنائها. وهذه الأسرة تساهم بحصول أبنائها على سلوكيات اجتماعية وأخلاقية غير سوية وبالتالي تهديد الاستقرار الأسري والاجتماعي وتنمية أنماط من السلوك تتسم بالانحراف والعدائية والقيام بسلوكيات تتمثل في الانحراف وإتيان الضرر على الآخرين، من أشخاص وممتلكات وفي نفس الوقت قد تؤدي إلى عدم التكيف الاجتماعي لدى الشخص نفسه.

وأظهرت نتائج التساؤل الثالث وجود العديد من الأدوار للخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري، ومن أمثلة استجابات عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين ما يلي: قيام الأخصائي الاجتماعي باستقبال الحدث داخل دار الملاحظة، وتحقيق أهداف التدخل المهني مع الأحداث ضحايا العنف الأسري داخل دار الملاحظة، وتنمية القيم والعادات الإيجابية لدى الحدث داخل دار الملاحظة، وتدعيم العلاقة بين الحدث وأسرته، واستخدام الأساليب المناسبة لتعديل سلوك الحدث داخل دار الملاحظة، والقيام بالرعاية للاحقة للأحداث.

ويمكن تفسير نتائج التساؤل الثالث في ضوء أن الخدمة الاجتماعية تتعامل مع العديد من الحالات والظواهر الاجتماعية لإيجاد حلول للإشكالات الاجتماعية، من باب أن الخدمة الاجتماعية لها هدف انساني يعنى بالإنسان ويتم الوصول اليه من خلال اتباع طرق علمية منظمة، يمارسها أخصائيون اجتماعيون معدون إعداداً علمياً ومهنياً، يمنحهم المقدرة على تقديم خدمات علاجية، ووقائية، وإنمائية، تساعد على تلبية ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أولاً، وعضو في الجماعة أو المجتمع ثانياً، وذلك من خلال مؤسسات اجتماعية متخصصة.

وأظهرت نتائج التساؤل الرابع وجود العديد من المقترحات لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري، ومن أمثلة استجابات عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين ما يلي: توعية الوالدين بضرورة تجنب الممارسات والاتجاهات الخاطئة في تربية الأبناء، وتدريب الوالدين على تطبيق الطرق الصحيحة في تربية الأبناء والتعامل معهم، وتوعية الأسر بأساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة ومواجهة السلوكيات غير المرغوبة من الأبناء بدون عنف.

ويمكن تفسير نتائج التساؤل الرابع في ضوء قيم ومبادئ الخدمة الاجتماعية الأسرية، والتي تؤكد على أنه من الضروري بلورة الظواهر الدخيلة على المجتمع وغير السوية كالعنف الأسري، وصبها في سياق اجتماعي موسع يتبنى لغة ومفاهيم جديدة تدعم التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية عبر أخصائيها الاجتماعيين، لتدعم بدورها الفرد وتتعاون مع أنظمة المجتمع الأخرى، كالأنظمة الجنائية والمدنية ودور العلاج الطبي، أو من خلال دعم مسؤوليات أرباب الأسر باعتبارهم يمثلون جزءاً أساسياً وفاعلاً في حلول المشكلات الأسرية، ومن بينها العنف الأسري، إن لم يكونوا طرفاً فيها.

الخلاصة

أظهرت الدراسة أن العنف الأسري، بأشكاله الجسدي، اللفظي، والانفعالي، يشكل تهديدًا مباشرًا للأطفال، مما يؤدي إلى آثار سلبية على نفسيتهم وسلوكياتهم، وتهيئتهم للانحراف المجتمعي. كما أوضحت أن العنف الأسري يؤدي إلى تشتت الذهن والخوف والغياب عن الدراسة، ويساهم في بناء اتجاهات سلبية تجاه المجتمع. وتبرز أهمية دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة هذه الظاهرة من خلال التدخل المهني، تعديل السلوك، ودعم العلاقة بين الأحداث وأسرهم. وأوصت الدراسة بتدريب الوالدين على أساليب التربية السليمة، وتوعية الأسر بمخاطر العنف، ودمج الحلول مع المؤسسات الاجتماعية والمجتمعية لدعم استقرار الأسرة.

التوصيات والمقترحات:

أولاً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة؛ توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

- حث الوالدين على حل مشكلاتهم وخلافاتهم الأسرية من خلال أساليب بعيدة عن العنف، وتوعية الوالدين بأهمية إبعاد الأبناء عن النزاعات والخلافات الأسرية.
- تنظيم برامج التوعية للمتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج وتثقيفهم وتعليمهم الأساليب السليمة للتعامل مع الأبناء، وكيفية حمايتهم من المخاطر المختلفة.
- متابعة الأبناء المتضررين من العنف الأسري ومساعدتهم في التخلص من الآثار المترتبة عليه.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في توعية الأسر بمخاطر ونتائج العنف الأسري، وعقد الندوات والمحاضرات للحد من العنف الأسري.
- وضع آليات للإبلاغ عن حالات العنف الأسري، وتفعيل القوانين والتشريعات والأنظمة الخاصة بالتعامل مع حالات الأبناء المعرضين للعنف الأسري.
- تنظيم برامج التنمية الاجتماعية لتأهيل الوالدين وتدريبهم على تطبيق الطرق الصحيحة في تربية الأبناء والتعامل معهم.
- تشجيع الجهود الأهلية والمبادرات التطوعية ومشاركات مؤسسات المجتمع المدني في الحد من العنف الأسري.

ثانياً: المقترحات

بناءً على ما تقدم، يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

- بعض مظاهر العنف الأسري لدى الأحداث الجانحين: دراسة وصفية على دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف.
- العنف الأسرى وعلاقته بالمشكلات السلوكية لدى الأبناء: دراسة ميدانية في محافظة الطائف.
- دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع حالات العنف والإساءة للأبناء: دراسة ميدانية في محافظة الطائف.
- تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفين ضحايا العنف الأسري: دراسة وصفية مطبقة على دار الملاحظة والرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو غالي، عطاف محمود وحجازي، جولتان حسن (2014). العنف الأسري وعلاقته بقوة الأنا لدى الأحداث الجانحين المودعين بدار الأمل للملاحظة والرعاية الإجتماعية في رام الله. مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 37، 51-94.
- أحمد، آمنة حسين مسعود (2013). العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث: دراسة ميدانية في دار التربية وتوجيه الأحداث تاجوراء بمدينة طرابلس. عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 43 (14)، 251-279.
- الجبرين، جبرين علي (2005). العنف الأسري خلال مراحل الحياة. الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- راشد، صفاء عادل مدبولي (2010). المشكلات التي تواجه الأطفال ضحايا العنف الأسري بخط نجدة الطفل ومؤشرات لبرنامج مقترح لمواجهتها من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 28 (2)، 575-628.
- الرميح، يوسف بن أحمد (2013). العنف الأسري ضد الأطفال : دراسة ميدانية في محافظة عنيزة بمنطقة القصيم. مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، 73،54-101.

- السويلم، مبارك بن سويلم بن عبدالله (2012). مشكلات العنف الأسري في المجتمع السعودي ودور المؤسسات في الوقاية منها: دراسة مطبقة في العاصمة المقدسة. عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 38، ص ص 277-319.
- الشرمان، يوسف محمد (2014). انحراف الأحداث: أسبابه وعوامله من وجهة نظر الأحداث: دراسة حالة على الأحداث في مركز تربية وتأهيل أحداث إربد. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، 28 (6)، 1385-1410.
- الشهراني، عائض سعد أبو نخاع (2009). الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجاً. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الآداب والعلوم الإنسانية)، جامعة الملك عبدالعزيز، 17 (2)، 107-134.
- صبان، انتصار بنت سالم حسن وعبدالمجيد، بثينة بنت أحمد والدواد، الجوهرة بنت محمد، الرفاعي، صباح بنت قاسم (2012). العنف الأسري وعلاقته بالحوار داخل الأسرة. مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، 52 (21)، 131-201.
- الطايفي، عبده كامل (2015). فاعلية برنامج توعوي في خدمة الفرد لتنمية وعي الأزواج والزوجات للوقاية من مخاطر العنف الأسري. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 39 (17)، 62-115.
- عبدالجواد، عاطف مفتاح أحمد (2020). العلاقة بين العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وممارستهم للعنف المدرسي في إطار خدمة الفرد السلوكية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 49 (3)، 699-740.
- عثمان، عثمان أبو زيد (2010). وسائل الإعلام والعنف الأسري. مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عطية، جميل حامد (2014). العنف الأسري نواة لجنوح الأحداث: دراسة ميدانية في مدرسة تأهيل الصبيان. مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، 105، 299-356.
- الفقي، مصطفى محمد أحمد (2019). الاتجاهات الحديثة في خدمة الفرد للحد من مشكلة العنف الأسري: دراسة تحليلية. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، 61 (3)، 437-468.
- القحطاني، مشبب بن سعيد بن ظويفر (2015). العلاقة بين أنماط المعاملة الوالدية القاسية وجنوح الاحداث في المدن الرئيسة: دراسة ميدانية لمقارنة أنماط المعاملة الوالدية القاسية والآثار المرتبطة بها على عينة من الأحداث الجانحين نزلاء دور الملاحظة الموقوفين في الرياض والدمام وجدة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 189،36-250.
- القرني، محمد بن مسفر (2005). مدى تأثير العنف الاسري على السلوك الانحرافي لطالبات المرحلة المتوسطة بمكة المكرمة. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، جامعة أم القرى، عدد خاص، 9-52.
- اللحام، أحمد عبدالعزيز الأصفر (2010). مشكلة العنف الأسري في المجتمع العربي الراهن. المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 52 (27)، 185-222.
- وتد، صلاح الدين علي وبدير، بدران عبدالقادر (2015). الانحراف الاجتماعي لطلبة المدارس الثانوية في محافظة بيت لحم وعلاقته بالعنف الأسري. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية الفلسطينية، جمعية البحوث والدراسات الإنسانية الفلسطينية، 23، 279-310.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (2012). تقرير عن حالات العنف الأسري في المملكة العربية السعودية. متاح في: https://nshr.org.sa/infocenter/?press.

Copyright of Journal of Humanities & Social Sciences (2522-3380) is the property of Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.